

الاجتماع التشاوري من أجل اليمن لارنكا

6-8 أكتوبر 2015م



WORLD BANK GROUP



Yemen



European Union
EXTERNAL ACTION

الاجتماع التشاوري من أجل اليمن

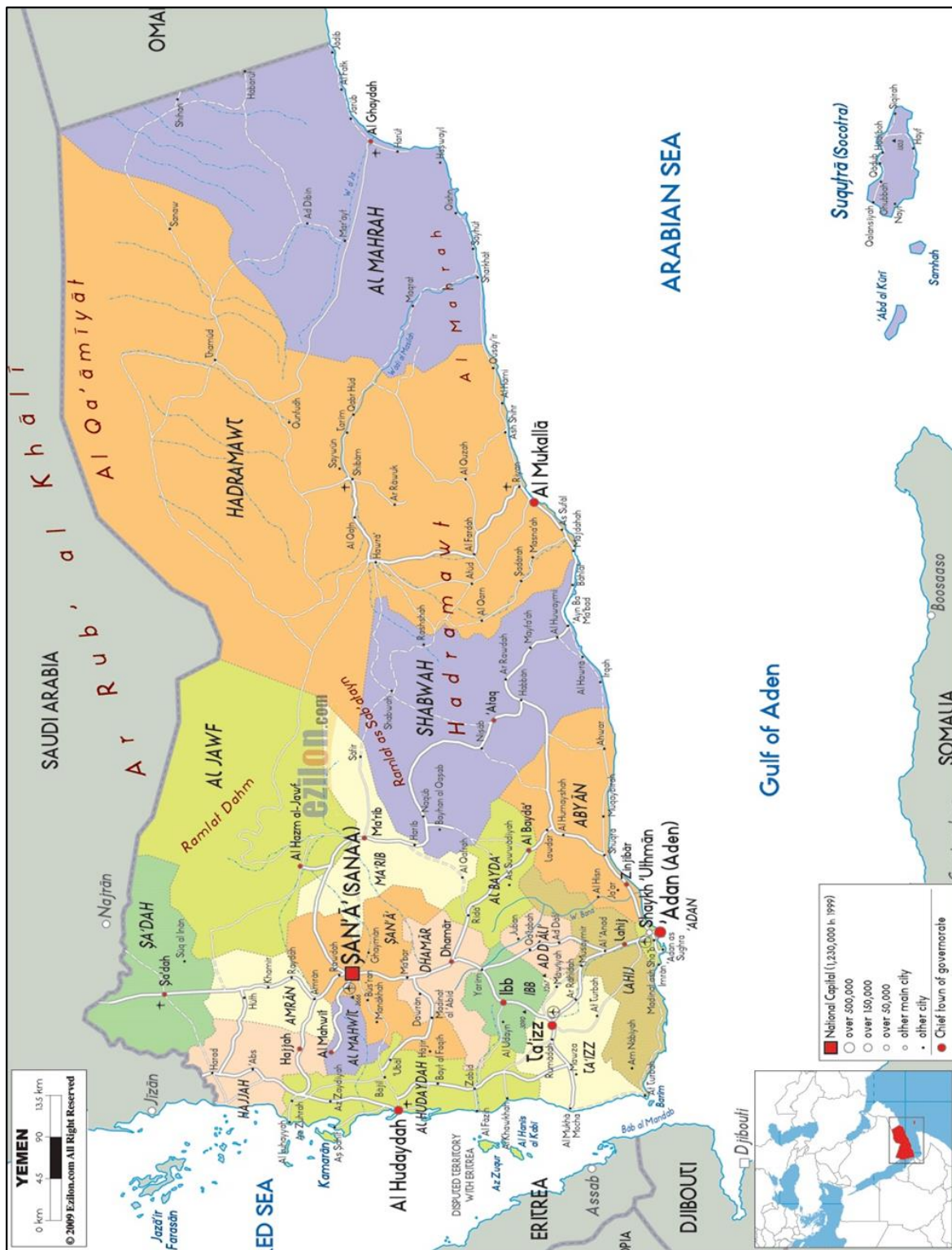
لارنكا

6 - 8 أكتوبر 2015م

جدول المحتويات

4.....	خريطة الجمهورية اليمنية
5.....	اليمن في أرقام
7.....	خلفية عامة
8.....	العملية التشاورية من أجل اليمن
9.....	الاجتماع التشاوري من أجل اليمن، لارنكا، 6-8 أكتوبر 2015م
10.....	الملاحظات الافتتاحية والتقديمية
12.....	الجزء الأول: بناء رؤية مشتركة عن اليمن في المستقبل القريب
12.....	تقييم الوضع الحالي
16.....	الجلسات الفرعية الثلاثاء 6 أكتوبر (بناء رؤية مشتركة لمستقبل اليمن على المدى القريب)
17.....	مخرجات نقاشات المجموعات الفرعية:
21.....	الجزء الثاني: الأحداث والأثر والاستجابة والشراكات (الجلسات الفرعية، الأربعاء الموافق 7 أكتوبر والخميس الموافق 8 أكتوبر)
23.....	مخرجات نقاشات المجموعات الفرعية:
23.....	1. الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية
28.....	تفاهم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة
29.....	2. الحماية الاجتماعية وحماية المرأة والطفل والتعليم والثقافة
36.....	تفاهم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة
38.....	3. الأمن الغذائي وسبل العيش والتوظيف والزراعة
43.....	تفاهم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة
44.....	4. البنية التحتية (الطاقة والإسكان والنقل) والاقتصاد (الشركات الصغيرة والمتوسطة المصارف والتجارة) والبيئة
51.....	تفاهم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة
54.....	6. حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والأمن وإقامة العدل

61	تفاقم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة.....
64	6. الحكم (الإدارة العامة والتماسك الاجتماعي وتمكين المرأة)
76	تفاقم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة.....
78	المناقشات العامة بعد الجلسات الفرعية
79	الاحتياجات والاستجابات
79	تعزيز الشراكات الرئيسية
81	تعزيز الاتصال المتعدد بين الأطراف ذات العلاقة والتشاور والتنسيق لتلبية احتياجات الشعب اليمني.....
82	الأفكار والتوصيات والنقاط الرئيسية
85	الملاحق:



اليمن في أرقام

عدد السكان	عدد السكان	28.48 مليون (2015م)
	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية	33% (2013م)
	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية	77% (2013م)
	نسبة السكان تحت سن الخامسة عشر	45.4%
	عدد السكان الشباب (في الفئة العمرية 15-24)	4,972,000 نسمة من بينهم 2,436,000 أنثى
	نسبة السكان فوق سن الخامسة والستين	3.2%
	معدل النمو السنوي للسكان	3.1% (2012م)
	المساحة	527,829 كيلو متر مربع
الاقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	1,655 دولار أمريكي (2014م)
	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي	-34.6% (تقديرات 2015م) ¹
	متوسط التغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك	11.2% (2010م)
	البطالة (النسبة المئوية للقوى العاملة)	13.5% وتصل إلى 24.5% أوساط الفئات السكانية الشابة (الفئة العمرية 15-24) (مسح القوى العاملة 2014م)
	العمالة في القطاع الغير رسمي	73.2% وتصل إلى 83.4% أوساط الفئات السكانية الشابة (الفئة العمرية 15-24) (مسح القوى العاملة 2014م)
	الصادرات الرئيسية	النفط والأسماك والبن وغاز البترول المسال والعسل
	الشركاء التجاريين الرئيسيين	الصين والهند واليابان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية
	إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية	513 مليون دولار أمريكي
	المساعدة الإنمائية الرسمية للفرد الواحد	22.80 دولار أمريكي (2012م)
	العمر المتوقع عند الولادة	64.83 عام (2014م)
الصحة	معدل الوفيات دون سن الخامسة (لكل 1,000 مولود حي)	53 (2013م)
	معدل وفيات الرضع (لكل 1,000 مولود حي)	57.3 (2010م)
	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن	442.9% (2013م)
	نسبة الأطفال في سن الواحدة من العمر المحصنين ضد الحصبة	74.9% (2006م)
	نسبة وفيات الأمهات (المبلغ عنها)	148 (2013م)
	معدل انتشار وسائل منع الحمل الحديثة (النسبة المئوية للنساء المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة)	23.1% (2003م)
	نسبة الولادات التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة	36% (2006م)
	معدل الخصوبة (الولادات لكل امرأة)	5% (2012م)
	معدل الأمية أوساط الكبار (الإجمالي)	62.4% (2012م)
	معدل الأمية أوساط الكبار (الذكور)	29.6% (2004م)
التعليم	معدل الأمية أوساط الكبار (الإناث)	61.6% (2004م)
	صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي (الفئة العمرية 1-9 أعوام)	69.8% (2008م)
	صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي (الفئة العمرية 1-6 أعوام)	75.3% (2008م)

¹ تقديرات وزارة التخطيط - قطاع توقعات الاقتصاد الكلي والبحوث - سبتمبر 2015م

صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي (الفئة العمرية 1-6 أعوام)	82.3% (2008م)	
صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي (الفئة العمرية 1-6 أعوام)	67.9% (2008م)	
نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	54% (2012م)	الفقر
ترتيب مؤشر التنمية البشرية	160 (من 187 بلد، تقرير التنمية البشرية، 2013م)	التنمية البشرية
مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	152 (2013م)	
مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	0.28 (2013م)	
المياه العذبة المتوفرة للشخص الواحد	136 متر مكعب للشخص الواحد (2008م)	البيئة
نسبة السكان الذين لا يمتلكون مصادر مياه محسنة	52% (2008م)	
نسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي المحسنة	77% (2008م)	
https://www.gfmag.com/global-data/country-data/yemen-gdp-country-report http://data.worldbank.org/country/yemen-republic تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة (2013م): وكتب الإحصاءات الوطنية (2010م) الهدف الثاني من الأهداف التنموية للألفية: بوابة الفقر في المناطق الريفية http://www.ruralpovertyportal.org/country/statistics/tags/yemen		*المصادر

خلفية عامة

ما زالت التحديات والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة تواجه اليمن منذ إعادة توحيد شطري اليمن في مايو 1990م، وعلى مدى الخمسة والعشرين عاماً الماضية واصلت هذه التحديات التأثير سلباً على أي تقدم في التنمية البشرية التي تسعى البلاد إلى تحقيقها. وفي أواخر فبراير 2011م عقب خروج مظاهرات واحتجاجات واسعة في بلدان أخرى في الشرق الأوسط بدأت في اليمن مظاهرات واحتجاجات شعبية جاءت بمطالب واضحة بتشكيل حكومة أكثر شفافية واستجابة وشرعية، وقد رفع المتظاهرون مطالبهم للنظام السابق وتتضمن معالجة الأسباب الجذرية للصراع في البلاد وعدم وجود العدالة والمشاركة السياسية الحقيقية والتنمية المتساوية والعدالة والحرية الحقيقية والمواطنة، فضلاً عن عدم الحصول على خدمات اجتماعية أساسية جيدة، كما أثار المتظاهرين مسألة الإنصاف في توزيع الموارد وشددوا على ضرورة وجود رؤية تنموية طويلة الأجل. انتهت تلك الاحتجاجات الحاشدة التي خرجت في جميع أنحاء البلاد بتوقيع المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في 23 نوفمبر 2011م، وطبقاً لهذه الاتفاقية بدأت الفترة الانتقالية بمخرجات واضحة وجدول زمني متفق عليه.

ومنذ ذلك الحين تدهورت العملية الانتقالية في اليمن بشكل مأساوي وأنتهى بها الأمر إلى حرب واسعة النطاق وأمل ضعيف في توصل الأطراف المتحاربة إلى مخرج سلمي لها، وأسباب ذلك كثيرة ولكنها تشمل بشكل رئيسي عدم وجود عملية انتقالية هادفة للسلطة من الأطراف التقليدية إلى إدارة جديدة أكثر تمثيلاً، كما أدى الفشل في تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية واستمرار الفساد وعدم القدرة على الاتفاق على النصوص والأحكام الدستورية إلى اختيار كامل لعملية مؤتمر الحوار الوطني المعقود عليه الكثير من الآمال منها آمال المجتمع الدولي في إيجاد مستقبل واعد لليمن.

ومنذ الأسبوع الأخير من شهر مارس 2015م بدأت قوات التحالف بقيادة السعودية الضربات الجوية ضد المتمردين على الشرعية، أما على الأرض فتشهد العديد من أجزاء البلاد حرباً يتحمل المواطنون اليمنيون رجالاً ونساءً وأطفالاً العبء الأكبر من ضحايا ومعاناة من الحرب. أما بالنسبة لأجهزة الدولة سواء الاقتصادية أو الأمنية فقد انهار الجزء الأكبر منها. أما الشعب فحتى قبل الحرب كان أكثر من نصف عدد سكان اليمن البالغ 25 مليون نسمة يقبع تحت خط الفقر، وكان عدد اليمنيين الذين يتلقون المساعدات الإنسانية قبل الحرب ثمانية ملايين نسمة، وكانت مسيرة التنمية والخدمات العامة متعثرة أساساً أعقاب أزمة 2011م في حين ركزت العملية الانتقالية بشكل كبير على الحوار السياسي والإصلاحات الحكومية على مستوى الحكومة المركزية والمساعدات الإنسانية. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان بلغ إجمالي عدد القتلى والجرحى المدنيين منذ 26 مارس 2015م 1436 قتيلاً و3426 مصاب، وخلال نفس الفترة تعرض 144 مبنى مدنياً وعماماً للتدمير جزئياً أو كلياً نتيجة للنزاع المسلح، فيما فر أكثر من مليون شخص من منازلهم، ذلك وتفيد تقارير بأن المدنيين قد تم استهدافهم وهم يحاولون الوصول إلى مناطق آمنة، وتبلغ نسبة السكان المحتاجين للمعونات الإنسانية العاجلة مستوى صادمًا وهو 80% من السكان أي 21 مليون نسمة.

وهنا امتحان لمرونة وصبر الشعب اليمني الذي تحمل عقوداً من الصراع والتخلف والمصاعب الاقتصادية المختلفة إلى أقصى حدوده، كون الحرب التي تستمر لفترات طويلة تؤدي إلى تلاشي وانتهاء آليات التكيف التي كانت صعبة أساساً قبل الحرب مما يغرق اليمنيين

في دائرة من الضعف والفقر وانعدام الأمن وهو الأمر الذي يتسبب بدورة في كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وبالتالي فإن ضرورة الاستجابة الفورية لهذه الكارثة الإنسانية حتمية مطلقة. وفي نفس الوقت تأتي استعادة المرونة من أجل البقاء وإعادة بناء أسس المجتمعات والمؤسسات العامة والحفاظ على بعض الأمل في السلام والأمن طويلي المدى على نفس القدر من الأهمية مع الجهود المتواصلة لتحقيق حوار سياسي لإنهاء الصراع.

تواجه الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وشركاء اليمن في التنمية صعوبة بالغة في إيصال المساعدات للشعب اليمني في هذه البيئة المعقدة والسيئة مع استمرار حالة عدم التأكد في الجهود المبذولة حالياً من أجل التوصل إلى اتفاق سلام. وما يزيد من تعقيد الاستجابة من قبل شركاء التنمية ويضعف التكاليف التشغيلية هو عدم وجود حكومة وطنية موحدة والتي يعتبر وجودها شرطاً أساسياً للاستجابة الدولية الفعالة على مستوى البلد. كما يُعقد الصراع الحالي الجهود الرامية إلى إجراء مراجعة استراتيجية شاملة للسياق الفُطري مع الشركاء الوطنيين بهدف التعلم من التجارب الأخيرة والبناء عليها في تصميم برنامج المساعدات المستقبلية.

وعلى الرغم من تقييدنا بسبب الأزمة الإنسانية العاجلة والاستجابة لهذه الكارثة التي تتكشف كان من المهم أن نبقي تركيزنا على الأسباب الجذرية للصراع والتخطيط لحلها، وقد استدعى ذلك التفكير الجماعي بالدروس المستفادة من فشل المرحلة الانتقالية سواء من منظور تنموي أو سياسي. من ناحية يجب إجراء عملية التفكير هذه فيما بين الجهات اليمنية الفاعلة التي تتضمن صانعي السياسات وصناع القرارات الحكومية الفنية والجهات المعنية في القطاع العام والخاص وممثلي المجتمع المدني والمواطنين المؤثرين. من ناحية أخرى من المهم أيضاً أن يجعل شركاء التنمية الدوليين مساعداتهم فعالة في تحقيق عملية انتقالية مستقبلية تؤدي إلى السلام. وفي نهاية المطاف يعتبر الأمر حكمة جماعية وإن كان فهمها جاء متأخراً ويجب توجيهها بطريقة تطلعيه بنائه لتشكيل إجماع حول كيفية الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية، وفي الوقت نفسه التخطيط للتوصل إلى أفضل استراتيجية لتنفيذ الانتعاش بعد الصراع وإعادة الإعمار وبناء الدولة عندما يتم التوصل إلى اتفاق سياسي واتفاق سلام. إن أهم خطوة نحو إعادة برمجة المساعدات الخارجية لليمن أن يكون هناك فهم واضح ومحدث للعواقب المترتبة على الأزمة الحالية على الشعب اليمني وتحديد الأولويات الوطنية الحرجة والاتفاق عليها بشكل شامل.

العملية التشاورية من أجل اليمن

بدأت عملية المراجعة والتأمل هذه في الأردن من خلال ورشة عمل بين الأمم المتحدة والبنك الدولي عن اليمن عُقدت في البحر الميت خلال الفترة 12-13 مايو 2015م، وكانت ورشة العمل هذه الفرصة الأولى لـ "... نقيم الأحداث الجارية لخلق فهم معمق ومشارك للعوامل الأساسية الكامنة والنظر في المشاركة السابقة والحالية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي فضلاً عن مناقشة الخيارات المستقبلية للاستجابة" ومن أجل السماح لنقاش حر ومفتوح بشكل كامل تم تطبيق قواعد تشاتام هاوس وبالتالي عدم وجود أي سجل رسمي للاجتماع الذي يسمح على الرغم من ذلك لجميع المشاركين بتطوير فهم أفضل لديناميات الصراع والدروس المستفادة من المعونات الدولية السابقة والقضايا الرئيسية التي يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي النظر فيها مستقبلاً. وتطرق هذا النقاش الواسع في ورشة العمل إلى العديد من القضايا الهامة منها أسباب فشل مؤتمر الحوار الوطني وضعف المساعدات الدولية الإنسانية والتنمية والديناميات

السياسية المتغيرة والاعتبارات الإقليمية، وقد قدمت هذه النقاشات أساساً يمكن الانطلاق منه باستمرار هذا الحوار وهدفه الرئيسي تعميق فهم قضايا معينة والمساهمة في تحقيق استجابة دولية أكثر ملائمة وترابطاً في المستقبل.

إن أهم خطوة نحو إعادة تصميم وبرمجة المساعدات الخارجية المقدمة لليمن هي أن يكون هناك فهم واضح ومحدث للأولويات الوطنية الحالية التي سيتم تحديدها من قبل الشركاء الوطنيين أنفسهم، ونظراً للصراع الحالي فإن العقبة الأولى والأكثر أهمية التي تحول دون وجود مشاورات حقيقية وشاملة لجميع الأطراف اليمنية ذات العلاقة هي الوضع الأمني. وما كان مطلوباً هو عملية مصممة بعناية يمكن أن تؤدي إلى تمثيل حقيقي للرأي العام الوطني اليمني بقدر الإمكان. وانطلاقاً من الشعور أن من الأهمية بمكان سماع أصوات اليمنيين من أجل تعزيز العملية وبناء استجابة أكثر تمثيلاً وملائمة. بناء على ذلك أقيمت جولة مشاورات داخل البلاد (الملحق الأول) وأقيمت ثلاث مشاورات أخرى جمعت اليمنيين المقيمين في الخارج: عمان، الأردن (الملحق الثاني)، والقاهرة، مصر (الملحق الثالث)، والرياض، المملكة العربية السعودية (الملحق الرابع) في سبتمبر وأكتوبر 2015م.

الاجتماع التشاوري من أجل اليمن، لارنكا، 6-8 أكتوبر 2015م

يعرض هذا التقرير نتائج الخطوة التالية في العملية وهي "الاجتماع التشاوري من أجل اليمن" الذي أقيم في لارنكا، قبرص من السادس حتى الثامن من أكتوبر 2015م. وقد كان التنظيم للاجتماع مشتركاً بين فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وكان فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن المنظم الرئيسي من خلال مكتب المنسق المقيم. وضم الاجتماع مجموعة واسعة من المواطنين اليمنيين من غير السياسيين وضم أيضاً الشركاء الدوليين للتفكير بصورة مشتركة بشأن سبل المضي قدماً في اليمن ودور وطبيعة المساعدة الدولية المستقبلية (لائحة كاملة بأسماء المشاركين، الملحق الخامس). ركزت المناقشات في الاجتماع تحديداً على السيناريوهات المحتملة التي قد تمر اليمن من خلالها في المستقبل القريب وما ستكون الأولويات الوطنية الأهم في كل سيناريو والاستجابة المناسبة المتوقعة على الأمم المتحدة وشركائها. وتعلقت تلك الأولويات والاستجابات بجميع مجالات المساعدة الدولية في القضايا الإنسانية والتنمية والسياسية وتضمنت قضايا العملية الانتقالية السياسية والانتعاش بعد انتهاء الصراع وإعادة الإعمار وبناء الدولة.

تضمن الاجتماع التشاوري عروضاً تقديمية ومناقشات عامة، فضلاً عن قدر كبير من العمل الجماعي مما أسهم في نهاية المطاف في إعداد الأقسام المختلفة لهذه الوثيقة، وقد يسر خبراء في كل مجال من مجالات المناقشة الاجتماع ومجموعات العمل، وتكونت كل مجموعة أو فريق عمل من مزيج من المشاركين اليمنيين والدوليين، وتركزت المناقشات على الأولويات الوطنية في جميع المجالات الثلاثة للمساعدة الدولية وهي السياسية والتنمية والإنسانية. وركزت على دور الأطراف الوطنية ذات العلاقة فيها ومن ثم المساعدة المتوقعة من المصادر الخارجية. وتناولت المناقشات ذلك في ضوء السيناريوهات المحتملة التي قد تواجه اليمن في المستقبل القريب، وما سينتج عن كل سيناريو من أولويات واستجابات مما تم مناقشته.

وقد تم تسجيل جميع المناقشات والتوصيات في هذا التقرير من خلال نماذج معينة تسمح باستخدام الفعال كمرجع للتخطيط المستقبلي من قبل أي من الجهات المشاركة. ولم يتم المصادقة على مضمون هذه الوثيقة من قبل المشاركين في الاجتماع ولم تُتبنى كجزء

من أي إطار رسمي لأي جهة راعية أو منظمة للاجتماع، والمقصود من محتوى هذا التقرير هو التعامل معه كتوثيق للآراء الجماعية للمشاركين فقط كما عبروا عنها خلال الاجتماع.

يتضمن هذا التقرير ملخصاً للملاحظات التمهيدية ويليهما جزأين رئيسيين يوثقان نتائج الجلسات الفرعية، وموضوع الجزء الرئيسي الأول هو "بناء رؤية مشتركة للمستقبل القريب لليمن"، وبعد العروض التمهيدية حول الوضع الراهن في اليمن يعرض التقرير نتائج المناقشات في أربع مجموعات مختلفة ناقشت ثلاثة سيناريوهات مختلفة، حيث اختار المشاركون أنفسهم المجموعة التي أرادوا المشاركة فيها، ويتبع هذا القسم في التقرير موجز قصير يتضمن الملاحظات والأسئلة الواردة من قبل المجموعات الأربع في العروض التقديمية العامة التي تلتها.

وعرض الجزء الرئيسي الثاني الجلسات الفرعية الأطول التي شارك فيها المشاركون في 6 حلقات نقاش مواضيعية تضمنت مجموعات فرعية أصغر، ومثلت تقييمات أعمق للاحتياجات والأثر وتغيرها في حال تفاقم الصراع أو انخفاض حدته. وأخيراً حددت المناقشات الشراكات الجديدة أو المحسنة التي يمكن استكشافها والإجراءات الأكثر إلحاحاً وضرورة للاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية التي تم تحديدها. ويتبع هذا القسم أيضاً ملخصاً يوجز النتائج الرئيسية ويتضمن ملاحظات وتساؤلات مشتركة من الجلسة العامة.

وفي الأخير تجد ملخصاً للملاحظات الختامية وملخص من صفحة واحدة بأهم النتائج والتوصيات وقائمة الملاحق. سيكون من المهم توضيح أن ما يتضمنه هذا التقرير ليس تحديداً كاملاً أو شاملاً لجميع الأولويات الممكنة في اليمن في الوقت الراهن، فمن غير الممكن أن تكون ورشة عمل استمرت لثلاثة أيام قادرة على تحقيق ذلك. ومع ذلك يمكن النظر إليه كبداية فعالة لمناقشات هامة تتضمن قدر كبير من النصائح والمشورات العملية والاستراتيجية لكافة الجهات المعنية والتي يمكن أن يُبنى عليها تعاون هادف.

الملاحظات الافتتاحية والتقديمية

أفتتح الاجتماع سعادة ليونيداس بانتيليدس سفير، قبرص (مثلاً) وباولو ليمبو المنسق المقيم للأمم المتحدة وساندرا بويمين كامب المدير القطري للبنك الدولي ورامون بليجوا رئيس القسم السياسي في مكتب الاتحاد الأوروبي في اليمن.

ذكر أن الأزمة الحالية في اليمن تسببت فيها مجموعة من العناصر التي أدت إلى الصراع وبعضها كان من مسببات الصراع التي استمرت لفترة طويلة في حين كان البعض الآخر أكثر حداثة، ولا توجد حلول سهلة أو جاهزة للصراع، فالحروب سهلة البدء صعبة الإنهاء ومن يدفع ثمن هذه الحرب هو الشعب اليمني. يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة وبشكل حاسم لإيجاد حل طويل الأمد، ويمثل الاجتماع التشاوري في لارنكا خطوة في هذا الاتجاه ويبنى على المشاورات السابقة، ويعتبر استمرار حوار منتظم غير رسمي مهم جداً من أجل فهم الديناميات المختلفة الموجودة وتحديد الحلول.

حدد الهدف من الاجتماع التشاوري في لارنكا بالتركيز على ثلاثة أهداف رئيسية: (1) بناء فهم مشترك للوضع الراهن والسيناريوهات المحتملة. (2) تحديد الاحتياجات ذات الأولوية والإجراءات ونقاط الالتقاء حتى تتمكن في وقت لاحق من معالجة التحديات المقبلة

الأكثر تعقيداً 3) وأخيراً تطوير وتعزيز الشراكات لتلبية الاحتياجات الحالية بطريقة أكثر فعالية بما في ذلك الطرق التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها تخدم بها الشعب اليمني بشكل أفضل.

كما قيل إن الاستثمارات في اليمن لم تكن كافية لمنع تفاقم الصراع، ونحن نرى الآن فقداناً وخسارة لمكاسب التنمية وتفاقماً للأزمة الإنسانية، وستمثل إعادة بناء اليمن تحدياً كبيراً كون آثار ما يحدث على النسيج الاجتماعي سيبقى ظاهراً لسنوات قادمة، وعلى الرغم من أن التوقعات قد لا تبدو إيجابية فهناك دائماً مساحة لعمل ما هو أفضل وتفادي أوجه القصور السابقة والتعلم من الماضي.

أشير في الاجتماع إلى مبادرتين تتطرقان لهذا الأمر وهي عمل البنك الدولي على استراتيجية جديدة لشمال أفريقيا والشرق الأوسط تدرس كيف يمكن للبنك الدولي المساعدة في تعزيز السلام والاستقرار، كما بدأ أيضاً تقييم الاحتياجات والأضرار رقم UN/WB/IsDB/EU ويهدف بشكل رئيسي إلى تحديد الأضرار على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. ذلك ولدى الاتحاد الأوروبي حزمة تنمية لإعادة إعمار اليمن حريصة أيضاً على الاستماع والتعلم لتصميم برامج مساعدات أفضل من شأنها أن تساعد على تمهيد الطريق نحو سلام دائم.

الجزء الأول: بناء رؤية مشتركة عن المستقبل القريب لليمن

تقييم الوضع الحالي

ركزت العروض التقديمية بعد الملاحظات التمهيدية على تقييم الوضع الراهن من زوايا مختلفة وقدمها هنرييت فون كالتنبورن (مستشار أول للحكومة، مكتب المبعوث الخاص لليمن)، وجيروم ايلي (باسم يوهانس فان دير كلاو، منسق الشؤون الإنسانية)، وعبد الوهاب الكبسي (مدير المكتب الإقليمي للدول العربية لمركز المشروعات الدولية الخاصة)، وانطلاق المتوكل (عضو لجنة صياغة الدستور ومؤتمر الحوار الوطني)، وشفيقة الوحش (مدير اللجنة الوطنية للمرأة)، والدكتور مطهر العباسي (وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، وأخيراً ماتياس موليه من منظمة الأغذية والزراعة الفاو. فيما يلي ملخص موجز للنقاط الرئيسية التي قُدمت في العروض:

ما هي حالة الصراع والمحددات السياسية نحو وقف إطلاق النار والعملية الانتقالية؟

كانت الحكومة اليمنية تسعى نحو المزيد من التطمينات على أنه سيتم احترام قرار مجلس الأمن رقم 16/22 وكذلك التوافق على المبادئ الأساسية في مفاوضات مسقط، ولكن للأسف تم تأجيل المحادثات ويؤمل أن يستأنف الطرفين المفاوضات. ستكون المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي عملية صعبة، ولا تقل إطار ومبادئ المشاركة أهمية عن الحل الذي سيتم التوصل إليه، وتشمل العناصر الرئيسية لأية مفاوضات قرار مجلس الأمن رقم 16/22 ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وأثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت اليمن جزء من العديد من المناقشات التي جرت بين الدول الأعضاء، وقد أبرز المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عدم وجود حل عسكري للصراع وأنه لا بد من حل سياسي ضمن عملية شاملة. ودعا الأطراف إلى إعادة المشاركة في المفاوضات دون شروط مسبقة. الحل السياسي وحده سيوفر منصة للسلام، ودعت الدول الأعضاء أيضاً الطرفين إلى العودة إلى المفاوضات. ويسلط الفراغ السياسي الموجود والعنف الطائفي الضوء على الحاجة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، فكلما طال أمد الصراع كلما تعمقت الجروح وزادت صعوبة التعافي منها.

ما هو الوضع الإنساني؟

يستمر العنف في اليمن في تجاهل واضح لحياة البشر، وارتفع عدد الضحايا المدنيين في سبتمبر لا سيما في العاصمة صنعاء وفي محافظتي صعدة وتعز، حيث أفادت منظمة الصحة العالمية أن أكثر من 5,200 شخص قد لقوا حتفهم وجرح 26,000 آخرون بسبب الصراع، فكل يوم يمر يقتل فيه أو يشوه 8 أطفال.

هناك تجاهل صارخ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ويحرم انهيار الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي والصحة) 300 ألف شخص من الخدمات الأكثر أساسية، حيث تغيب المؤسسات التي تقدم الخدمات نتيجة نقص الموارد مثل الوقود. إن الاقتصاد على شفا الانهيار وفقد الكثير من الناس مصادر دخلهم، ونظراً لاعتماد البلاد بشكل كبير على الواردات فقد أدت القيود المفروضة بسبب الحصار المفروض على الأسلحة إلى تفاقم الوضع الإنساني. ففي شهر أغسطس تم استيراد 12% فقط من الوقود اللازم ولم يكن ممكناً إدخال الوقود التجاري إلى البلاد منذ شهر سبتمبر. أما في الجنوب فهناك وجود عسكري في عدن ويحتاج قدر كبيراً من العمل

الضروري في مجالات الصحة والإجراءات المتعلقة بالألغام والأمن الغذائي، ذلك وستزيد الاحتياجات الإنسانية بشكل صادم في الأشهر المقبلة - بغض النظر عن التوصل إلى حل سياسي من عدمه.

يحتاج حوالي 80% من السكان أي 21 مليون نسمة إلى نوع من المساعدات الإنسانية، حيث لا تتمكن نصف مليون امرأة من الولادة بشكل آمن، كما أن النظام الصحي على وشك الانهيار، ويعاني ما يقرب من 13 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، وتزايد معدلات سوء التغذية بين الأطفال ويقدر عددهم بنحو 1.8 مليون نسمة. بلغ عدد السكان الذين تلقوا شكلاً من أشكال المساعدة الإنسانية بين شهري مارس ويوليو حوالي 7 ملايين شخص، فخطة الاستجابة الإنسانية تمثل 46% فقط من المبلغ الإجمالي المطلوب وهو 1.6 مليار دولار، والطريقة الوحيدة للسماح للأمم المتحدة بزيادة استجابتها الإنسانية في اليمن هي زيادة التمويل وعودة الموظفين الأجانب إلى اليمن.

ما هو الوضع الاقتصادي؟

بلغت نسبة الانكماش في الاقتصاد اليمني 35% وتشير التقديرات إلى أن 69% من الإنتاج الصناعي قد توقف، فيما تشعر 79% من الشركات المصنعة بالتشاؤم حول الأعمال والتوقعات. كما فقد 60% من السكان وظائفهم وأخرجت 58% من الشركات موظفيها من وظائفهم، فمن إجمالي القوى العاملة فقد نسبة 50% من القوى العاملة وظائفهم.

كان للقطاع الخاص دوراً محورياً في مجال الإغاثة الإنسانية وحل الصراعات وحماية البنية التحتية وأحياناً كمقدم للطاقة البديلة (مثل ألواح الطاقة الشمسية) وقد ارتكز اجتماع القطاع الخاص الذي عقد في عمان على خبرات من الفلبين وصربيا وبلدان أخرى في وضع رؤية يمكن للقطاع الخاص تبنيها، ووضعت المجموعة رؤية اقتصادية توافقية للبلد في المستقبل، وتمثل هذه المجموعة القطاع الخاص في اليمن. ويجب أن تكون أي رؤية سياسية مصحوبة برؤية اقتصادية فأى حل سلمي سيحتاج إلى تحقيق مكاسب اقتصادية للسكان من أجل ديمومة السلام.

ما هو الوضع بالنسبة للمرأة والفتاة؟

أصاب الحصار المفروض اليمن بالشلل، فمن المحتمل أن معدل الرجال للنساء في اليمن والذي بلغ 49% للنساء و51% للرجال عام 2010م قد انعكس، وتأثي اليمن في المرتبة الأسوأ وفقاً لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال تبلغ نسبة الأمية 65% بين النساء فيما تبلغ 35% للرجال، وتبلغ نسبة النساء النازحات 30% من إجمالي النازحين وهن الأكثر تضرراً من الحرب، حيث تُترك النساء لرعاية أسرهن ويعانين من العنف المبني على نوع الجنس ويتضمن ذلك الزواج المبكر القسري والعنف الجنسي.

وتشمل التحديات الاجتماعية والثقافية الأساسية التي تفاقم الأوضاع للنساء والفتيات ما يلي: تمكين الأصوليين وانحياز الشبكات الاجتماعية والأسرية وزيادة الطائفية والمناطقية. وتشمل التحديات السياسية: المساومات السياسية وغياب السلطة وضعف الدعم الدولي واستخدام وصمة العار الدينية والاجتماعية.

ما هي قدرة الحكومة؟

استند تقييم قدرات الحكومة المعروض على الأوضاع في اليمن قبل مارس 2015م وبالتالي قد يكون قديماً ولكن مع ذلك يمكن أن يقدم مؤشراً على الوضع.

كانت القدرات المؤسسية في اليمن على المستويين المركزي والمحلي ضعيفة حتى قبل الحرب، على الرغم من أن بعض المؤسسات الوطنية مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية تمتلك بنية مؤسسية جيدة، لكن الجهات الأخرى تواجه العديد من نقاط الضعف بما في ذلك عدم وجود رؤية وطنية شاملة وإرادة سياسية على جميع المستويات وكذلك اختلاف مستوى القدرات المختلفة عبر المؤسسات والمناطق حيث أن القدرات على المستوى المحلي منخفضة باستثناء بعض المدن الكبرى مثل العاصمة عدن وتعز وحضرموت والحديدة وكذلك ضعف قدرات وآليات التنسيق وانخفاض الطاقة الاستيعابية لمساعدات إضافية.

كانت القدرة المالية داخل الحكومة ضعيفة بسبب عدم وجود رؤية استراتيجية لتعبئة واستخدام الموارد بطريقة تبني القدرات، وخصص جزء كبير من الميزانية الوطنية للتمويل بدلا من أن يخصص للمشاريع الاستثمارية. على سبيل المثال تمثل الأجور ما يقرب من 60% من الميزانية. أضف إلى ذلك وجود عدم تطابق بين خطط التنمية الوطنية والميزانية الوطنية وكذلك وجود عدد كبير جدا من الموظفين (1.2 مليون موظف حكومي) مع عدم وجود وظائف واضحة لهم.

وعند النظر في القدرات الفردية فهي منخفضة أيضا بسبب ضعف إدارة الموارد البشرية وتسييس عملية صنع القرار وضعف القدرات الإدارية (خاصة على المستويات المحلية) وعدم وجود وظائف للوحدات وتوصيفات وظيفية للأفراد وغياب أنظمة الاستحقاق والجدارة والنفوذ والتأثير السياسي في الوظائف المهمة والترقيات وجدول الأجور التي عفا عليها الزمن وخطط التدريب غير الكافية ومبادرات بناء القدرات الغير مناسبة وغياب التوازن بين الجنسين.

تشمل التوصيات الرئيسية من تقييم وزارة التخطيط والتعاون الدولي الحاجة إلى وضع رؤية وطنية لبناء القدرات المؤسسية للحكومة على المستوى المحلي والمركزي، ووجود الإرادة السياسية التي تدعم مهمة الحكومة تجاه التنمية المستدامة، والحاجة إلى إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية، وتوضيح المهام المؤسسية على جميع المستويات بما في ذلك الأفراد، أو تقييد الإدارة العامة وتنفيذ اللامركزية بما في ذلك اللامركزية المالية وتقييد تحصيل الإيرادات وتعبئة الموارد وتقييد مؤسسات التدقيق وتحسين الشفافية والمساءلة وضمن المساواة والشمولية في التوظيف والترقية، وإعادة النظر في سلم الرواتب ليتوافق مع السوق وتعادل القوة الشرائية وتحقيق التوازن بين الاستثمارات والتكاليف المتكررة، وأخيرا إدخال اطار ميزانية وطنية قائم على النتائج.

التعليقات وملاحظات لإبلاغ النقاشات الفرعية:

- معلومات حول قدرة الحكومة قبل شهر مارس لم تعد مفيدة في هذه المرحلة ويجب أن يكون أي تحليل ضمن السياق الحالي في البلد
- مثلت عملية تنسيق التدخلات (السياسية والتنموية والإنسانية) مشكلة ويجب تحسينها

- كانت الاتصالات حول ما يحدث على الأرض ضعيفة
- من المهم تقييم الوضع ليس فقط كنزاع ذو طرفين بل نزاع ذات عدة أطراف
- يجب على المجتمع الدولي تعزيز التنسيق والتكامل بين الحكومة
- التحدي ليس فقط وضع الخطط ولكن أيضا ضمان تنفيذها على نحو فعال
- كان هناك الكثير من التركيز على المدن في حين أن هناك حاجة إلى المزيد من الاهتمام بالمناطق الريفية التي تحتاج إلى دعم من أجل البقاء والزراعة والتعامل مع زيادة النازحين
- يجب أن يكون هناك تحديد أفضل للاحتياجات واستهداف السكان المعرضين للخطر بما في ذلك حال النازحين.
- العقوبات لها تأثير مدمر على إيصال الاحتياجات الأساسية وهناك آلية تحقق تابعة للأمم المتحدة لتنفيذ العقوبات ولكن ليس من الواضح ماهيتها وكيفية عملها وما إذا كانت ستساعد أم لا
- يجب أن يواصل عمل صندوق الرعاية الاجتماعية الذي كان يدعم 5 ملايين شخص يعانون من الفقر المزمن أعماله ويستمر دعمه حيث أن الصندوق قد توقف خلال التسعة أشهر الماضية بسبب نقص الموارد
- يجب استكشاف دور الذين يعيشون في الخارج، فحتى الآن كان هناك بعض الدعم ولكنه محدود وغير منظم
- يجب أن تكون هناك لجنة فنية كمخرج لاجتماع لارنكا لضمان متابعة جميع التوصيات مع التركيز بشكل خاص على قضايا مثل حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية
- اليمن لديها عجز مرتفع يزيد على 8% من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 32%.
- وتوقفت البرامج الاستثمارية العامة التي تبلغ قيمتها تقريبا 2 مليار دولار أمريكي وأصبحت الحكومة غير قادرة على دفع الرواتب بشكل كامل في الوقت الراهن.
- يجب أن تكون المرأة جزءا من العملية السياسية ويجب أن تُسمع آرائها، ومن المؤمل أن تعمل الفرص الاقتصادية التي أُتيحت على تمكين المرأة، كما أنه من المهم أيضا دعم المرأة خاصة في المناطق الريفية.
- يمكن أن ينظر إلى القطاع الخاص بأنه أقل فسادا وأكثر كفاءة من المؤسسات العامة، ولكن البعض ينظر إلى القطاع الخاص على أنه مسيس بنفس مستوى تسييس القطاعات الأخرى في المجتمع اليمني، ويجب استخدام القطاع الخاص كداعم ولكن ليس كبديل للمؤسسات العامة.
- يجب إنشاء صندوق القطاع الخاص لتكملة التمويل الإنساني

الاستنتاجات والتوصيات:

هناك حاجة لتحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ويجب أن يكون هناك تقييم دقيق وتخطيط الوصول واستهداف الفئات الضعيفة، حتى أن تعريف محدد لما يمثله النازحين داخليا غير موجود، وهناك أيضا حاجة إلى التفكير في طرق غير تقليدية لدعم عمليات تقديم الخدمات مع أهداف طويلة الأمد لتعزيز الحكومة اليمنية وكذلك الحكومة في اليمن. وكان الحظر أو الحصار عاملا رئيسيا مؤثرا على الاقتصاد وعلى تقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية. هناك ضرورة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها كون

ذلك أمراً رئيسياً لتحقيق مسار مستدام من أجل السلام. وستستمر العقوبات التي تحول دون فعالية الحكومة إذا لم تعالج الأسباب الجذرية لها بما في ذلك انعدام الاتساق والمساءلة. تتأثر المرأة بشكل متفاوت جراء الحرب ويجب أن تكون جزءاً من كل جوانب الأجناس والخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية. في حالات الطوارئ المعقدة يعتبر الاعتماد الحصري على مساعدات الإغاثة عاملاً رئيسياً للفشل. ومن الصحيح أن المساعدة الإنسانية حرجية ولكنها ليست الاحتياج الوحيد، فاليمن يتطلب نهج أوسع يسمح بدعم الناس للتعامل وبناء قدراتهم على التكيف للتعافي من الأزمة. يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية لبنة في بناء السلام ولكن الطريقة التي نقدم من خلالها الدعم الإنساني ستؤثر على ما إذا كنا سنصل إلى حل سلمي طويل الأمد وكيف ومتى نصل إليه.

الجلسات الفرعية، الثلاثاء 6 أكتوبر (بناء رؤية مشتركة لمستقبل اليمن على المدى القريب)

كان موضوع الجلسات الفرعية بعد الظهيرة بجانب الموضوع العام لليوم الأول ما يلي "بناء رؤية مشتركة لمستقبل اليمن على المدى القريب" وتمت مناقشة ثلاثة مسارات مختلفة حيث اختار المشاركون خيار واحد من الخيارات أدناه لمواصلة النقاش في مجموعات:

- تفاقم الصراع وتوسع جغرافي للعمليات العسكرية (مجموعة واحدة)
- الوضع الراهن مع "خط مواجهة" غير متغير (مجموعة واحدة)
- انخفاض حدة الصراع ووقف إطلاق النار واتفاق سلام مع وضع حد للعمليات العسكرية ولكن استمرار خطر الصراع والاضطرابات المدنية على مستوى منخفض (مجموعتين)

بعد اختيار واحد من هذه المسارات الثلاثة وبعد تشكيل الفرق طُلب من المجموعات تحديد ما يلي بشكل مشترك:

1. الأحداث/ الاتجاهات الرئيسية المحتملة للمسار حتى عام 2016م.
2. الآثار المحتملة على الأمن والوضع الإنساني والبنية التحتية والوضع الاقتصادي والحكم في اليمن لعام 2016م

مخرجات نقاشات المجموعات الفرعية:

1: تفاقم الصراع مع التوسع الجغرافي للعمليات العسكرية

الحدث / التوجه	الأثر	الأثر	الأثر
الحدث / التوجه الأول: تفاقم الصراع ووصوله إلى صنعاء وحدوث حروب شوارع وزيادة القصف العشوائي (خلال 3 أشهر)	الأثر 1-1: تدهور الوضع الإنساني وزيادة انعدام الأمن الغذائي والنازحين والخسائر البشرية وجود عدد قليل من الجهات الإنسانية الفاعلة	الأثر 2-1: تزايد انعدام الأمن والأعمال الإرهابية والجماعات المسلحة انعدام السلطة	الأثر 3-1: انهيار كامل للمؤسسات والخدمات والاقتصاد (مثل البنك المركزي)
الحدث / التوجه الثاني: ضعف وتفكك الحكومة ومؤسساتها (بما فيها المؤسسات الأمنية) (في 2015م)	الأثر 2-2: استقواء تنظيم القاعدة والمليشيات المحلية الموجودة والناشئة وزيادة جرائمها وسعيها نحو اقتصاد الحرب للاستمرار (السوق السوداء)	الأثر 2-2: مزيد من التفكك الإقليمي بين الشمال والجنوب مما يؤثر النسيج الاجتماعي وتنقل البضائع والأشخاص	الأثر 3-2: إضعاف الموقف العسكري والسياسي للتحالف ودعم أكثر الناس للمليشيات والحوثيين
الحدث / التوجه الثالث: دفع الأطراف الإقليمية في الصراع اليمني مع مزيد من التدخل / الإفراط في السيطرة والدعم العسكري لكلا الجانبين (في 2016م)	الأثر 3-1: استمرار لصراع / الحروب لفترة أطول (ممتدة) مما يؤدي إلى تغيرات لا رجعة فيها	الأثر 3-2: تفاقم الأزمة الإنسانية (النازحين، وانعدام الخدمات)	الأثر 3-3: تدمير النسيج الاجتماعي وتزايد عدد الجماعات المسلحة (التي ينظم إليها الناس)

الملاحظات والأسئلة بعد العروض التقديمية العامة للمناقشة الجماعية لمسار "تفاقم الصراع والتوسع الجغرافي للعمليات العسكرية":

1. سيضطر المدنيين لدفع الثمن الباهظ للحرب وسيحدث المزيد من العنف

2. أحد الآثار الخطرة المترتبة على الحرب هو تفتت الروابط الاجتماعية والمجتمع والروابط المكانية، وهو الأمر الموجود فعلا ولكنه سيزيد

3. سيكون لتدمير الاقتصاد تأثيرا في جميع الاتجاهات مما يزيد من التدهور في الاقتصاد.

4. لاحظ أن أحد الآثار هو زيادة حركة النازحين إلى البلدان الإقليمية وحتى أوروبا وبالتالي يجب على الدولة المجاورة فتح أبوابها مما سيشكل مشكلة لها

5. سؤال: هل ناقشتم متى سيتحول الوضع من الوضع الراهن إلى المزيد من التدهور، إجابة المجموعة: سيؤدي الوضع الراهن إلى وضع أكثر سوء وستؤدي الأحداث في الشهرين أو الثلاثة القادمة إلى تفاقم الوضع كما حدث اليوم (الوضع لا يمكن التنبؤ به)

2: الوضع الراهن مع "خط مواجهة" غير متغير

الأثر	الأثر	الأثر	الحدث / التوجه
الأثر 1-3: انخفاض مستوى تقديم الخدمات (الصحة والتعليم) / الوصول والتغطية في الخدمات الحكومية	الأثر 1-2: الآثار الاقتصادية: معدل بطالة عالي في القطاع الرسمي وازدهار اقتصاد الحروب واستراتيجيات إبداعية في التكيف والمرونة	الأثر 1-1: الآثار الاجتماعية: عمالة الأطفال والزواج المبكر والاتجار بالبشر التوترات الطائفية والاجتماعية والصراع على الموارد وزيادة الجريمة والإرهاب / التطرف	الحدث / التوجه الأول: تدهور الاقتصاد والظروف المعيشية
الأثر 2-3: انخفاض في الجودة والتغطية الجغرافية لخدمات الجهات الفاعلة المحلية وغير المحلية / التأثير على الحياة اليومية للسكان	الأثر 2-2: تدهور في الأمن بسبب تعدد الصراع / مزيد من التجزؤ على المستوى المحلي	الأثر 2-1: زيادة حركة الناس / الفصل الديمغرافي / الصراع الاجتماعي	الحدث / التوجه الثاني: تقسم وتجزء البلد والمجتمع
الأثر 3-3: إعادة فتح المدارس والمرافق الصحية / انخفاض عبء العمل على النساء والأطفال	الأثر 3-2: معدلات التوظيف ستزيد	الأثر 3-1: توفر البضائع بشكل أفضل على الرغم من أن بعضها قد تذهب إلى السوق السوداء / ستخفض الأسعار وتستقر	الحدث / التوجه الثالث: رفع جزئي للعقوبات

الملاحظات والأسئلة التي تلت العروض التقديمية العامة للمناقشة الجماعية لمسار "الوضع الراهن مع "خط مواجهة" غير متغير
وقُدمت معظم الملاحظات على النقطة الثالثة التي تتعلق بالرفع الجزئي للعقوبات:

1. يجب ألا تُقدم كتوجه إيجابي، وكان مبرر المجموعة أنهم لم يقصدوا أنه سيكون توجهها إيجابيا ولكنه سيساعد على استقرار الوضع وجعل الأمور تبدأ في الحركة
2. لم يكن للطريقة التي قدم بها (التوجه الثالث) أي منطق
3. ينصح باستخدام كلمة أخرى غير العقوبات
4. ماذا لو حصل انتعاش سريع؟
5. التطرق للأثر على التعليم: كون هناك خطة طوارئ للتعليم حالياً، ومع ذلك أوضحت المجموعة أن ذلك سيعني مشاركة المزيد من المدارس في هذه الاستراتيجية

3-1-1: انخفاض حدة الصراع ووقف إطلاق النار واتفق سلام مع وضع حد للعمليات العسكرية، ولكن استمرار خطر الصراع والاضطرابات المدنية على مستوى منخفض (المجموعة الأولى)

الأثر	الأثر	الأثر	الحدث / التوجه
الأثر 1-3: أن تعمل الفصائل المحلية بشكل وثيق مع منظمات حقوق الإنسان للتأثير على موقف المجتمع الدولي	الأثر 1-2: تبنى دعم البلدان المحايدة (مثل عمان) ومواقفها بشأن وقف إطلاق النار	الأثر 1-1: تؤثر الحرب في عدد الضحايا والمطالم، والهجمات التي يبلغ عنها في وسائل الإعلام بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية وتحقق فيها منظمات المجتمع المدني وتوصل رسائل واضحة عنها إلى المجتمع الدولي حول تأثير الحرب والضحايا وفقدان الأصول المدنية / البنية التحتية	الحدث / التوجه الأول: زيادة مشاركة وزيادة زخم المجتمع الدولي الذي يلعب دور الميسر له تأثير إيجابي على ديناميات النزاع

الأثر 2-3: تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والقرارات الدولية الأخرى	الأثر 2-2: نزع سلاح الميليشيات	الأثر 1-2: تحول أساسي في السلطة يفضي إلى مفاوضات أكثر إيجابية واتفاقات سلام	الحدث / التوجه الثاني: تغيير / تقدم أساسي / جذري في التكوين العسكري (تغير الجهات المسيطرة على مدن رئيسية) و/أو انحياز العلاقات داخل المعسكر على أرض الواقع
		لم يكن لدى الفريق العامل على هذا المسار الفرصة لإنهاء العمل عليها وبالتالي لم يتم إكمال الآثار التي قد يحدثها هذا الحدث / التوجه	الحدث / التوجه الثالث: استئناف محادثات السلام وأن يأخذ / يمارس اليمنيين ملكية أكبر والتعبير عما يريدون عملة من أجل اليمن نحو حوار وطني وتشارك في السلطة

3-1-2: انخفاض حدة الصراع ووقف إطلاق النار واتفاق سلام مع وضع حد للعمليات العسكرية، ولكن استمرار خطر الصراع والاضطرابات المدنية على مستوى منخفض (المجموعة الثانية)

الحدث / التوجه	الافتراضات الرئيسية	الأثر	الأثر	الأثر
الحدث / التوجه الأول: التحول من الحرب إلى اقتصاد ما بعد النزاع	- رفع الحضر / الحصار - لعب الحكومة المركزية دوراً رئيسياً (؟؟؟) - الدعم الإقليمي (مجلس التعاون الخليجي) + تنقل وحركة العمالة - زيادة المعونات الإنسانية	الأثر 1-1: تحسن الوضع الإنساني الاستمرار التدريجي للخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والبنية التحتية	الأثر 2-1: المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة تواصل أنشطتها خلق الوظائف	الأثر 1-3: الاستمرار التدريجي للوصول إلى الوقود (نحو السوق السوداء) والبضائع
الحدث / التوجه الثاني: انعدام الأمن / التمرد	عدم تضمين جميع الأطراف أو قبولهم بشكل كامل للاتفاقية في حالة نصر كامل تمردات غير منسقة / جهادية متعددة	الأثر 2-1: فراغ أمني زيادة في التهديدات والمخاطر على الحياة / انتهاكات حقوق الإنسان	الأثر 2-2: استمرار محدود للأنشطة الاقتصادية الاعتيادية معوقات وقيود على الإغاثة /	الأثر 2-3: زيادة التوترات بين ووسط المجتمعات وقوى الأمن

				الانتعاش / زيادة الاقتصاد الأسود / الجريمة
الحدث / التوجه الثالث: تواصل التجزؤ والانقسام السياسي والاجتماعي	• اتفاق سياسي + وقف إطلاق النار + بدء العملية السياسية • مشهد سياسي منقسم وزيادة التوترات الاجتماعية / الطائفية / القبلية / المناطقية • زيادة الطلب على استقلال الجنوب	الأثر 1-3: العودة التدريجية للحياة اليومية الممكن توقعها (؟؟؟) تحسين تقديم المعونات الإنسانية الأساسية والاقتصاد والاتصالات	الأثر 2-3: المجتمعات المحلية أكثر استقلالياً وستطالب بإضفاء الطابع الرسمي لها اللامركزية	الأثر 3-3: إعادة تعريف الأطراف السياسية الاستقطاب على خطوط الهوية (القبيلة والطائفة والجغرافيا) أحزاب سياسية أقل

الملاحظات والأسئلة بعد العروض التقديمية العامة للمناقشة الجماعية لمسار انخفاض حدة الصراع ووضع حد للعمليات العسكرية، ولكن استمرار خطر الصراع والاضطرابات المدنية على مستوى منخفض (للمجموعتين)

1. سيناريو وجود أكثر من "يمن" قد يحدث في نفس الوقت مع احتياجات مختلفة تستدعي استجابات مكيفة
2. بغض النظر عما ينتصر قد تؤدي الأمور إلى تدهور الحالة الإنسانية.

الجزء الثاني: الأحداث والأثر والاستجابة والشراكات (الجلسات الفرعية، الأربعاء الموافق 7 أكتوبر والخميس الموافق 8 أكتوبر)

قُضي معظم اليومين الثاني والثالث في جلسات فرعية محددة مسبقاً، حيث قام المشاركون في البداية بتحديد الاحتياجات ذات الأولوية ومن ثم إعداد استجابات لتلك الاحتياجات، وثالثاً النظر في كيفية تغير الاحتياجات والاستجابات في حالة تدهور الصراع أو تفاقمه، وأخيراً تحديد شراكات جديدة أو محسنة لاستيعاب الاستجابات، حيث كان يجب القيام بكل الخطوات السابقة في سياق مسار محدد مختار من واحد من المسارات الثلاثة المحددة في اليوم السابق، وكان السياق المختار "الوضع الراهن" لأنه سمح لمجموعة كاملة من جميع أنواع الاحتياجات ذات الأولوية سواء كانت الإنسانية العاجلة إلى السياسية طويلة المدى، ومقدم إليكم هذا المسار أدناه

الحدث / التوجه	الأثر	الأثر	الأثر
تدهور الاقتصاد والظروف المعيشية (على الرغم من الرفع الجزئي للعقوبات)	- الآثار الاجتماعية: عمالة الأطفال والزواج المبكر والاتجار بالبشر - التنافس على الموارد	- معدلات بطالة عالية في القطاع الرسمي - ازدهار اقتصاد الحرب - انخفاض حركة البضائع والناس - آليات مبتكرة في التكيف والمرونة	انخفاض مستوى تقديم الخدمات (مثل الصحة والتعليم
تجزء البلد والمجتمع	- زيادة حركة الناس: الفصل المناطقي الديموغرافي - النزاع المجتمعي: التوترات المجتمعية والطائفية - المزيد من التجزؤ والانقسام على المستوى المحلي	- تدهور الوضع الأمني بسبب تعدد النزاعات - زيادة نسبة الجريمة والإرهاب / التطرف	انخفاض الوصول وجهوده التغطية الجغرافية للخدمات من قبل الأطراف المحلية والغير محلية
وجود بعض مناطق الصراع الأقل شدة لبعض الفترات من الزمن (قد يتحول إلى نزاع)	- صيانة / استمرار الخدمات الأساسية المحلية مثل الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والبنية التحتية	- جيوب تستمر فيها المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة أنشطتها - خلق الوظائف	أن تكون بعض المجتمعات ذات النزاعات المنخفضة مستقلة وغير مرتبطة بالأطراف / الهويات السياسية الوطنية

ثم تم تقسيم المشاركين إلى 6 مجموعات مواضيعية مختلفة، وتم تقسيم تلك المجموعات مرة أخرى إلى مجموعات فرعية للعمل على الاحتياجات ذات الأولوية المحددة والاستجابات اللازمة لها.

كانت أبرز المجموعات المواضيعية على النحو التالي:

1. الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية
2. الحماية الاجتماعية وحماية المرأة والطفل والتعليم والثقافة
3. الأمن الغذائي وسبل العيش والعمالة والزراعة
4. البنية التحتية (الطاقة والإسكان والنقل) والاقتصاد (الشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية والتجارة) والبيئة
5. حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والأمن وإقامة العدل
6. الحكم (الإدارة العامة والتماسك الاجتماعي وتمكين المرأة)

في البداية حددت المجموعات جميع الاحتياجات ذات الصلة بالقطاع / السلة وبعد المناقشات والتفكير الإضافي في كل مجموعة تم تجميعها في مجموعات وتحديد أولوياتها. بعد أن حددت الحاجة الأكثر إلحاحا المتعلقة بالموضوع في المجموعة التالية تم تقسيم المجموعات إلى مجموعات فرعية أصغر لمجموعات معينة من الاحتياجات التي كانت متجمعة من أجل مزيد من النقاش الذي يدور ويسترشد بالأسئلة التالية:

- هل هذه الحاجة ذات صلة وأهمية متساوية في المناطق شديدة النزاع والمناطق منخفضة النزاع؟
- كيف يمكن للجهات الفاعلة في هذا المجال تعزيز فعالية الاستجابة؟
- كيف يمكن للاستجابة تعزيز صوت المرأة والمساواة بين الجنسين؟
- ما هي التوترات التي قد تنشأ من الاستجابة؟ ما هي أنواع التدخلات أو وسائط التسليم التي سوف تساعد على ضمان الاستجابة الفورية في هذا المجال أ) ألا تؤدي إلى تفاقم التوترات في النزاع القائم ("لا ضرر ولا ضرار") ب) هل تدعم بناء السلام؟

وبمجرد الانتهاء من هذا التحليل في نهاية اليوم الثاني طُلب من المجموعات تقييم الاحتياجات والاستجابات التي تم تحديدها والتفكير في التغييرات التي قد تطرأ على الاستجابة للاحتياجات إذا تغير المسار، أي إذا حدث أحد المسارين اللذان تم تحليلهما في اليوم الأول. وقد قامت المجموعات بذلك من خلال النظر في الأسئلة التالية: كيف يمكن لهذه الحاجة (واستجابتنا لها) أن تتغير إذا تفاقم الصراع (المسار الأول)؟ كيف يمكن لهذه الحاجة (واستجابتنا لها) أن تتغير إذا انخفضت شدة الصراع؟ وأخيرا طُلب من المشاركون تحديد الفرص الأكثر أهمية لإقامة شراكات جديدة أو محسنة وكذلك التفكير في الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها في الأشهر الثلاثة المقبلة لإنشاء أو تعزيز تلك الشراكات التي تم تحديدها.

مخرجات نقاشات المجموعات الفرعية:

1. الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية

قبل أن يبدأ العمل في مجموعات فرعية حُددت احتياجات فريق الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية على النحو التالي وذلك استنادا إلى المشاورات السابقة:

الصحة

- عيادات صحية تعمل على مدار الساعة 24/7 في كل مدينة
- المراكز الصحية القائمة التي سيتم تجهيزها لمواجهة الطلبات المتزايدة خلال حالات الطوارئ
- مستشفيات ميدانية مجهزة في المناطق التي تستضيف النازحين
- عيادات صحية متنقلة في المناطق الريفية
- سيارات إسعاف لحالات الطوارئ

- مستشفيات الأطفال والنساء
- استراتيجيات بديلة وخطط طارئة لمواجهة التفشي الغير متوقع للأمراض والكوارث الصحية والأوبئة والتخلص من الجثث

الأدوية الأساسية والموظفين الضروريين

- استعادة الخدمات الأساسية
- معالجة غياب الموظفين الأساسيين الضروريين (الأطباء) في المستشفيات في المناطق شديدة النزاع
- إنشاء وتجهيز مستشفيات ميدانية للاستجابة للأمراض المعدية
- تحسين إمدادات الأدوية والعلاجات الضرورية ومعدات وتجهيزات الصدمات النفسية والجراحية الخ
- البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة (الإمدادات والخدمات اللوجستية وإدارة المعلومات)

الصحة الإنجابية وصحة الأمهات وحديثي الولادة

- توفير الرعاية السابقة للولادة للنساء الحوامل ودعم حديثي الولادة في المجتمعات / المناطق الريفية (فآلاف النساء معرضات للخطر، فنسبة وفيات الرضع هي 1 من كل 20 ولادة للأطفال تحت سن الخامسة، قبل النزاع)
- توفير الرعاية التوليدية الطارئة ورعاية الأطفال حديثي الولادة
- عيادات الصحة الإنجابية المتنقلة (الرعاية السابقة للولادة والولادة والتثقيف الصحي)
- خدمات / رعاية ضحايا العنف الجنسي والجنساني

المياه والصرف الصحي

- مياه الشرب النظيفة / إمدادات المياه المأمونة (4.320 مليون شخص في حاجة إلى مساعدات المياه والصرف الصحي ويتعرض 2.5 مليون شخص للإصابة بالإسهال الذي يؤدي إلى سوء التغذية. هناك حاجة لبدء إعادة التأهيل الفوري لمصادر المياه لتوفير المياه الصالحة للشرب.
- تحسين الحصول على المياه ونظام الصرف الصحي في المناطق المتضررة من النزاع والمراكز الحضرية
- حقائب النظافة والصرف الصحي
- مجموعات الكرامة / النظافة لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات (قدرات التكيف/التعامل والتنقل ومنع العنف الجنسي والجنساني)

حددت المجموعة 5 احتياجات للعمل عليها بشكل أكبر على النحو الموجز أدناه:

الإمدادات واللوازم الطبية الحرجة/الضرورية

1. الإمدادات واللوازم الطبية الحرجة/الضرورية	
الاحتياج ذات الأولوية (1)	
نظرا للعوامل المثبطة (الحصار وتدمير الميناء) ومحدودية المساحة للمناورة والتحرك: يجب العمل مع الوزارات كلما كان ذلك ممكنا (على سبيل المثال التوليد في الحالات الطارئة ورعاية الأطفال حديثي الولادة لزيادة فرص الحصول على الإمدادات ويعتمد على التخزين السابق	1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟
التحديد + العمل على تحسين أنظمة العرض والوصول تحسين الأداء الوظيفي للمرافق تحسين طرق الوصول	2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟
إعادة التوزيع والتخزين المسبق للإمدادات المناصرة القوية للحصول على المزيد من المساعدة الدولية استكشاف البدائل (القطاع الخاص والمقيمين في الخارج) للحصول على التمويل الخ دعوة المتطوعين تعزيز التنسيق المنظمات غير الحكومية الوطنية للتنفيذ / للتسليم	3. طرق تعزيز الاستجابة

المياه

2. المياه	
الاحتياج ذات الأولوية (1)	
تعز / صعدة المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ وشاحنات المياه (الحصول على مياه الشرب / المياه الصالحة للشرب) مياه الصرف الصحي وجمع القمامة وتوفير حقائب المياه والصرف الصحي وأقراص الكلور التوعية	1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟
دعم الحمامات والمياه والصرف الصحي للنازحين والمجتمعات المضيفة ودعم المرافق الصحية إعادة بناء نظم معالجة المياه والبنية التحتية (مثل عدن قبل النزاع الشديد)	2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا

	انخفضت حدة النزاعات؟
حملات النظافة (صعدة وعدن وتعز) تقديم / إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي + التدريب على الصيانة / بناء القدرات تأمين إمدادات إضافية من الوقود تعزيز النظافة التوعية واستخدام المتطوعين	3. طرق تعزيز الاستجابة
توفير مستلزمات المياه والصرف الصحي / النظافة الجمع بين تقديم الخدمات في الموقع مع العيادات المتنقلة مجموعات الاحتياجات الخاصة (النساء والأطفال) الصحة الإنجابية	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟
مشاركة السكان المحليين في التوعية / الاتصالات (الثقة) الوصول العادل في المناطق المستهدفة	5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟

خدمات للناجين من العنف الجنسي والجنساني

3. خدمات للناجين من العنف الجنسي والجنساني	
الاحتياج ذات الأولوية (1)	
استهداف النازحين والمجتمعات المضيفة شديدة الضعف (توزيع اللوازم مثل حقائب لحالات الاغتصاب ونظم الإحالة العملية)	1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟
إنشاء الروابط مع العيادات الصحية ومرافق المساعدة القانونية (نظم الاستجابة)	2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟
الاستمرار في بناء نظام لإدارة المعلومات للحصول على البيانات إنشاء الخطوط الساخنة على مستوى المجتمع المحلي للإبلاغ عن حالات العنف بناء نظم الاستجابة بما في ذلك الإحالة للمراكز الصحية والمساعدة القانونية والدعم النفسي / الاجتماعي الخ	3. طرق تعزيز الاستجابة

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	التوعية بين النساء والأطفال (بما في ذلك الوقاية) تشجيع النساء على التماس المساعدة بما في ذلك بشأن الأمراض المنقولة جنسياً ووسائل منع الحمل
--	---

النظم والبنية التحتية الصحية

4. النظم والبنية التحتية الصحية	
الاحتياج ذات الأولوية (2)	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	عيادات صحية متنقلة بمعدل واحدة على الأقل لكل مديرية (مثل تعز / صعدة)
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	إعادة تأهيل المستشفى (على سبيل المثال الحديدية وحجة وإب) الجنوب: تعزيز الهياكل الصحية والنظم والأدوات القائمة للمناطق المجاورة
3. طرق تعزيز الاستجابة	الاتصال والمناصرة عبر وسائل الإعلام إشراك منظمات المجتمع المدني والشيوخ والمساجد والقادة الدينيين حملات الاتصالات والتوعية
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	ضمان توافر وتدريب الطبيبات في الفريق الطبي تحديد الاحتياجات الصحية للمرأة / وأخذها عين الاعتبار / ومعالجتها
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تعزيز المساواة في الحصول على الخدمات الصحية اعتماد نهج خاص لمحافظة صعدة (العلاقات بين الجنسين)

الرعاية الصحية الإنجابية (بما في ذلك رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة)

5. خدمات للناجين من العنف الجنسي والجنساني	
الاحتياج ذات الأولوية (1)	
عيادات متنقلة لدعم التوليد في الحالات الطارئة لتتكامل مع الخدمات الأخرى مثل التوعية حول العنف الجنسي	1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟
عيادات متنقلة مع الإحالة إلى المراكز الصحية رفع مستوى الخدمات في المراكز الصحية والمستشفيات (+ إعادة تأهيل البنية التحتية اللازمة) في عدد من المحافظات مثل عدن	2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟
بناء القدرات ونشر القابلات في مناطق الصراع والتوعية في مجال الصحة الإنجابية وتعزيز نظم الإحالة إلى العيادات المتنقلة	3. طرق تعزيز الاستجابة
دعوة المرأة اليمينية لإجراء التدريب على التمريض ملء الثغرات في القدرات الطبيبات الإناث المدربات حملة إعلامية تستهدف النساء عن استخدام النظام الصحي	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟

تفاقم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة

تم العمل على التغييرات في حالة تفاقم الصراع أو انخفاض حدته وتم التوصل للنتائج التالية:

في حالة تدهور الوضع يجب أن تدار عملية تحديد الأمراض والمشاكل الصحية بالتمييز بين أولئك الذين تطلبوا تلك الخدمات الصحية بسبب الحرب (مثل الإصابات والإعاقة من التلوث بالألغام والذخائر غير المنفجرة والأوبئة مجهولة الهوية)، وأولئك الذين كانوا بالفعل في حاجة للخدمات ولكن حالتهم زادت سوءا (على سبيل المثال مرض السكري ومرض الملاريا وحمى الضنك والحصبة وغيرها من الأوبئة)، كما يجب أن يكون هناك نظام للسيطرة على الأوبئة.

عندما يتعلق الأمر بالرعاية الصحية الأولية من الممكن إنشاء عيادات متنقلة لتغطية الثغرات في الاحتياجات الصحية بسبب تدمير وإغلاق المرافق الصحية بالإضافة إلى إعادة تأهيل العيادات والمرافق الصحية حيثما كان ذلك ممكنا.

كما يمكن لتفاقم الوضع أن يؤدي إلى زيادة التدهور في إمدادات الكهرباء والتي يمكن تحسينها عن طريق استخدام الطاقة الشمسية المتوفرة في السوق، ويمكن تقديمها للمرافق الصحية ولكن ذلك يتطلب التمويل، ومن الاحتياجات الأخرى التي تم تحديدها: المواد الكيميائية للمختبرات وإمدادات الطاقة لتشغيل معدات غسيل الكلى والقدرة على التشخيص والقدرة على التحقيق (بما في ذلك المختبرات) والمراقبة في كل مركز صحي وأخيرا تقييم سريع أو تخطيط الاحتياجات.

من أجل رفع مستوى الوعي حول المخاطر والتخفيف منها فيما يتعلق بالصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية يقترح أن تتم التوعية من خلال وسائل الإعلام الرسمية وذلك باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية والأجهزة المحمولة ومن خلال المساجد.

تعزيز الاستجابة

عند النظر في الكيفية التي يمكن بها تعزيز الاستجابة فيما يتعلق بالألغام الأرضية كان أحد المقترحات هو المناصرة والدفع بجميع أطراف النزاع لإلزامهم بتقديم خرائط عن المناطق المغمومة، كما أن هناك حاجة إلى إعادة تنشيط لجان الأمم المتحدة لإزالة الألغام وتدريب أكثر وأفضل لخبراء إزالة الألغام وتضمين التوعية في المناهج الدراسية.

فرص الشراكة

تشمل فرص الشراكة المناصرة مع الجمهور الدولي من أجل تحسين إيصال رسالة حول الوضع في اليمن واحتياجات الشعب اليمني إقليمياً وعالمياً. وهناك أيضاً حاجة لتحسين التنسيق بين المنظمات والحكومة اليمنية.

ومن الإجراءات الملموسة لتحسين الشراكات هي تطوير شبكة من الصحفيين والمجتمع المدني والتي يمكن أن تشمل زيارات ميدانية مع ممثلي وسائل الإعلام. وستتطلب هذه المبادرة مشاركة أطراف النزاع أو على الأقل قبولها بذلك، كما يجب تعزيز الحياد وأن يهدف ذلك أساساً إلى بناء الثقة بين ومع اليمنيين.

2. الحماية الاجتماعية وحماية المرأة والطفل والتعليم والثقافة

بعد تحديد أولويات الاحتياجات على النحو المحدد في مرحلة المشاورات القبلية تقسمت المجموعة إلى مجموعات فرعية وناقشت عشرة احتياجات ضمن خمسة مجالات مواضيعية مختلفة (الحماية الاجتماعية والمرأة والطفل وحماية المرأة / الطفل والثقافة والحماية الثقافية والتعليم فضلاً عن القضايا المتعددة الجوانب) ولخصت في الجداول أدناه:

الحماية الاجتماعية: المعونات الطارئة والملجأ للنازحين واللاجئين

الحماية الاجتماعية	الاحتياجات ذات الأولوية (1): المعونات الطارئة والملجأ للنازحين واللاجئين
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تشجيع التجمع في مناطق أكثر أمناً والعمل مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتوفير الخدمات الأساسية في مناطق أكثر أمناً.
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تعزيز القدرة الاستيعابية للمجتمعات المحلية في هذه المناطق.
3. طرق تعزيز الاستجابة	تحسين تقييم المستهدفين وتخطيط الاحتياجات بشكل أفضل

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	ضمان مشاركة قوية للمرأة في إجراء تقييم الاحتياجات وتوفير الخدمات الاجتماعية.
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	التنسيق لضمان الفهم المشترك بين المجتمعات المحلية والنازحين / اللاجئين وخفض العبء على المجتمعات على سبيل المثال من خلال نقل النازحين من المدارس الحكومية

الحماية الاجتماعية: تقديم المساعدات النقدية للأسر الأكثر ضعفا (صندوق الرعاية الاجتماعية)

الحماية الاجتماعية	الاحتياج ذات الأولوية (2): تقديم المساعدات النقدية للأسر الأكثر ضعفا (صندوق الرعاية الاجتماعية)
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	صرف المساعدة في أقرب منطقة آمنة للنزاعات الشديدة وفقا للممارسة الحالية (مثل تعز) (صرف الشيكات البريدية أسهل من السلع / المواد ويمكن صرف الشيكات في مكاتب البريد / البنوك).
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تقديم المساعدة بشكل أكثر انتظاما في المناطق التي لا يوجد فيها صراع وتوجيه المساعدة نحو تطوير حاضنات للممارسات الجيدة (مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة)
3. طرق تعزيز الاستجابة	تحديث (على سبيل المثال تمارين التحقق) وتحسين (مثل المزيد من الفئات في قاعدة بيانات صندوق الرعاية الاجتماعية الحالية) وترشيد قاعدة بيانات / المشروع مع برامج المساعدة الأخرى القائمة، وتأمين التمويل من المانحين لتنفيذ المشروع في السياق الإنساني الحالي (على الرغم من أنه كان مصمما أصلا كمشروع تنمية)
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	النسبة بين المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية الذكور والإناث هي 50% إلى 50%، ودائما يكون فرد الأسرة الذي يحصل على المساعدة هو الزوجة / الأنثى أي كان رب الأسرة، كما أن 70% من العاملين الاجتماعيين في صندوق الرعاية الاجتماعية هم من الإناث
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	يضمن صندوق الرعاية الاجتماعية شبكة أمان للفئات الأكثر ضعفا الذين بدورهم لن يقدموا على إشراك أنفسهم / أطفالهم مع الفصائل المتقاتلة من أجل إيجاد وسائل للعيش، وهناك عموما حاجة لشبكات أمان أكبر في اليمن في ظل الظروف الحالية (عامل استقرار).

النساء والأطفال: تعزيز أنظمة الحماية القائمة على المجتمع

النساء والأطفال	الاحتياج ذات الأولوية (1): تعزيز أنظمة الحماية القائمة على المجتمع
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تشكل أو البناء على اللجان المجتمعية القائمة من خلال وكالات الإغاثة: استجابة إغاثية فورية والخدمات الأساسية والنازحين وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي وحماية الأطفال من العنف (الاعتداء الجنسي والاستغلال والتوظيف والزواج المبكر).
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	أنظر أعلاه
3. طرق تعزيز الاستجابة	التنسيق بين جميع الأطراف ذات العلاقة وضمان الشمولية وبناء القدرات.
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	ينبغي تمثيل المرأة في لجان المجتمع المحلي وتمكين المرأة لجهود التنفيذ.
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	الاجتماع مع الأطراف المتنازعة والتوسط وتطوير اتفاقيات ومدونات قواعد سلوك والتفاوض والقيام بحملات توعية بالعدالة الانتقالية للأطفال.

حماية المرأة / الطفل: خطة طوارئ لدعم دور المرأة في الاقتصاد

النساء والأطفال	الاحتياج ذات الأولوية (2): خطة طوارئ لدعم دور المرأة في الاقتصاد
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية تتأكد من أن يتم احتساب احتياجات معيشة اقتصادية للمرأة (الاحتياجات الأساسية / سبل العيش) من خلال التقييم والمناصرة والرصد، توفير فرص مدرة للدخل للمرأة أثناء الصراع وإنشاء التعاونيات الزراعية
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	الانتعاش
3. طرق تعزيز الاستجابة	التنسيق والتعاون مع الأطراف المتحاربة والجميع بما في ذلك الأطراف الحكومية الأخرى مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية والقطاع التجاري والقطاع الخاص وتعزيز جماعات المناصرة النسائية

وتفعيل دور التعاونيات الزراعية والجمعيات والمؤسسات الأخرى المدرة للدخل.	
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تخصيص 15٪ من الأموال للاحتياجات الإنسانية للمرأة و40٪ من الأموال لتمكين المرأة اقتصاديا، وتعزيز الجمعيات النسائية التي تتعامل مع الدعم الاقتصادي القائم.
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تعزيز برامج المرونة من خلال التوعية والمشاركة وحل النزاعات وبناء القدرات، واستهداف الفئات والجمعيات النسوية التي ينبغي أن تكون شاملة للنساء ويعني ذلك من جميع الأطراف المتحاربة المختلفة وغيرها ويجب أن تكون فيها الأدوار والمسؤوليات واضحة.

الثقافة: حصر الموارد الثقافية وتعزيز سبل الحماية

الثقافة	الاحتياج ذات الأولوية 1: حصر الموارد الثقافية وتعزيز سبل الحماية
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	الرصد عن بعد وتعبئة التمويل وتحديد أشخاص الموارد (الوطنيين والدوليين) لحماية الوثائق / المنشورات الموجودة، وإنشاء شبكة من السكان المحليين للإبلاغ عن الأضرار / الاحتياجات، والتدريب في الخارج / على الإنترنت والتوعية الإعلامية.
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	التقييم الميداني والتوثيق (للتراث المادي وغير المادي) والتدريب المحلي من خلال تدريب المدربين. توفير إمدادات الوقود لمواجهة قطع الأشجار لاستخدامها كوقود. نقل التراث الممكن نقله إلى مناطق آمنة داخل أو خارج البلاد. توفير الحماية المادية بالنصب التذكارية والآثار المحددة.
3. طرق تعزيز الاستجابة	التوعية من خلال المساجد المحلية والقادة المحليين ووسائل الإعلام والبرامج المدرسية. توفير التدريب والمعلومات عن التراث الثقافي لأطراف النزاع.
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تشجيع نقل وحماية المعرفة بالممارسات الثقافية النسوية (الشعر والتقاليد الشفوية والطبخ والممارسات الزراعية) من خلال وثائق واستخدام وسائل الإعلام.
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	استخدام التقاليد الشعرية للتعبير عن الاختلاف بطريقة تعزز الهوية المشتركة.

حماية الثقافة: تعزيز دور المراكز الثقافية

حماية الثقافة	الاحتياج ذات الأولوية 2: تعزيز دور المراكز الثقافية (المجالس والكتاب والفنانين والصحفيين والجمعيات الثقافية) لتعزيز التماسك الاجتماعي
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	التخطيط / رسم الخرائط (عن طريق البحث من خلال الجامعات والعلماء وما إلى ذلك وجمع البيانات حول المراكز الثقافية)
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تنظيم اجتماعات الكتاب / الشعراء من مختلف الأطراف / الجوانب عن إدارة خطاب الكراهية وتدريب الصحفيين والزعماء الدينيين على مكافحة خطاب الكراهية ودعم المنظمات الثقافية من خلال توفير المشتريات والمعدات.
3. طرق تعزيز الاستجابة	الحفاظ على الطرق التقليدية لمعالجة وحل النزاعات وتشجيع الشباب على مواصلة التقاليد (موجهين من كبار السن / الشباب).
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	دعم جمعيات المرأة المعنية بالفنون الإبداعية / ودعم التعبير الإبداعي للمرأة.
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	أنظر أعلاه

التعليم: إعادة إعمار المدارس

التعليم	الاحتياج ذات الأولوية 1: إعادة إعمار المدارس
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	المراقبة المستمرة للصراع وإيجاد بدائل للمدارس
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	إجراء تقييم وبدء الابتكار في المدارس واستئناف الدراسة.
3. طرق تعزيز الاستجابة	اللامركزية وإشراك المجتمع المحلي في إعادة تأهيل المدارس ومنحهم الملكية في هذه العملية.

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	رفع الوعي وتعزيز دور المرأة في قطاع التعليم وكذلك زيادة عدد النساء في الأدوار القيادية في مجال التعليم.
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تدريب المعلمين نحو بناء السلام ورفع الوعي بالسلام وإشراك المجتمع المحلي.

التعليم: إعادة تأهيل المعلمين والموظفين الأكاديميين

التعليم	الاحتياج ذات الأولوية 2: إعادة تأهيل المعلمين والموظفين الأكاديميين
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تخطيط أماكن نزوح المعلمين وتوظيفهم في مكان نزوحهم
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	إعادة تدريب المعلمين نحو تعزيز ثقافة السلام وإدارة الصراع وتجنب العنف.
3. طرق تعزيز الاستجابة	برامج خاصة لتدريب المعلمين على ثقافة الحوار وبناء السلام والتسامح.
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	رفع مستوى الوعي حول دور المرأة في المجالس المحلية وأولياء الأمور المحليين ووضع برامج للمرأة كمدربات مدربات.
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تدريب المعلمين بناء نحو السلام وقبول الآخر والحوار الإيجابي.

المواضيع متعددة الجوانب: تطوير وتعزيز آليات الاتصال

المواضيع متعددة الجوانب	الاحتياج ذات الأولوية 1: تطوير وتعزيز آليات الاتصال
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	استخدام وتعزيز الشبكات المجتمعية القائمة كمنصة لجمع وتبادل المعلومات (يمكن استخدامها لاحتياجات التخطيط وتقييم الأضرار وانتهاكات حقوق الإنسان وما إلى ذلك باستخدام أدوات على الإنترنت مثل الوتس آب).
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تشجيع العمل التطوعي. إنشاء منصة للمتطوعين والتركيز على المرأة.
3. طرق تعزيز الاستجابة	تطوير آلية لإشراك المتطوعين / المجتمعات المحلية والمجتمع الإنساني في مبادرات جديدة.
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تعميم التوازن بين الجنسين عندما يتناسب ذلك مع السياق: النهج الملائم لضمان مشاركة المرأة.
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	ضمان التواصل ثنائي الاتجاه عن الاحتياجات وإيصال المساعدات الإنسانية.

المواضيع متعددة الجوانب: تحسين قبول المجتمع والرأي العام لتمكين الاتصال الإنساني

المواضيع متعددة الجوانب	الاحتياج ذات الأولوية 2: تحسين قبول المجتمع والرأي العام لتمكين الاتصال الإنساني
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	إدارة التوقعات والحفاظ على الروابط (الآن: التواصل "ما نقوم به" وتحديد القيود والاتصال بشأنها، الشفافية والاستجابة و"بناء الثقة") التعامل مع وسائل الإعلام الرئيسية وشبكات المتطوعين وقادة الرأي الرئيسيين والقيادات النسوية البارزة
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تسهيل وصول وسائل الإعلام الرئيسية وقادة الرأي إلى: المناطق الجغرافية / المعلومات / اللوجستية / الحوافز. خلق الطلب على تغطية مصلحة الإنسان والتقارير الموضوعية. منح صوت للسكان الضعفاء والأقليات وجمع القصص والأفلام والصور المسابقات والحملات

التنسيق والمزيد من التنظيم والرسائل ذات الأولوية من المجتمع الإنساني / الأمم المتحدة والمال والوقت.	3. طرق تعزيز الاستجابة
تعميم المساواة بين الجنسين وخاصة وضع المرأة والمجموعات المهمشة الأخرى عين الاعتبار	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟
دعم إنشاء وتعزيز مجموعة / المنصة القائمة لوسائل الإعلام المستقلة ودعاة السلام المجتمع المدني.	5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟

تفاقم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة

امتد النقاش أبعد من ذلك من خلال النظر في التغيرات في الاحتياجات وكيف يتوجب الاستجابة لتغير الوضع (إذا تفاقم الوضع أو انخفضت حدة النزاع) وكذلك من خلال النظر في تعزيز الشراكات الجديد توصلت المجموعة لما يلي في المجالات المواضيعية المختلفة:

الحماية الاجتماعية (مع التركيز على النساء والأطفال)

فيما يتعلق بالنازحين والمهجرين فإن تفاقم الصراع يعني زيادة عدد النازحين ومزيد من التدمير في البنية التحتية الخاصة والعامة. سيكون هناك المزيد من الخسائر في فرص كسب العيش وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع. ولاستجابة أفضل لذلك يتوجب زيادة المساعدات مما سيحتاج زيادة تمويل المساعدات النقدية والمزيد من خيارات المأوى. كما يجب أن تستفيد الاستجابة من منظمات المجتمع المدني للوصول إلى الناس الذين يصعب الوصول إليهم. وقد تضطر المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة إلى ترك صنعاء والعمور على مكان فعال للعمل مما يتطلب اعتماد نهج أكثر مرونة في الشراء والتوزيع. هناك أيضا حاجة أيضا إلى بذل مزيد من الجهود في الوصول والتوزيع لجميع الأطراف. يمكن التخفيف من المخاطر وخفضها من خلال نشر وتنويع استخدام الموردين والشركاء.

وعند النظر إلى اللاجئين سيؤدي تفاقم الوضع إلى زيادة الحاجة المتزايدة لخطة طوارئ للاجئين وإنشاء خطة فعالة لتسهيلها. يجب أن تشمل الاستجابة وجود خطة وآلية فعالة لتنفيذ الخطة. وهذا من شأنه أن يتطلب تضمين استعداد الدول المجاورة والأخرى لاستقبال اللاجئين اليمنيين، والتدابير الأخرى يمكن أن تكون وضع قائمة من اليمنيين المؤثرين والمهجرين لإجراء مفاوضات مع مختلف الجهات الفاعلة داخليا وخارجيا، وتحديد وتخطيط وظائفهم وفقا لمؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين. وينبغي أن تتضمن تلك الاستجابة الفعالة أيضا وضع تدابير لبناء الثقة مع جميع الأطراف المتحاربة من خلال نشر التطورات الإيجابية المتعلقة بحماية الطفل (خطة إعلامية للطوارئ).

وتتضمن الفرص إقامة شراكات فعالة بين جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك زعماء القبائل / المجتمع المحلي والسلطات المحلية وبخاصة مع منظمات المجتمع المحلي والقائمة على المجتمع.

وتتضمن الإجراءات الملموسة المطلوبة في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة التحقيق في دور القطاع الخاص والتي قد تتطلب الاعتراف والتيسير وعقد ورشة عمل مع الشركاء المحتملين لإبرام اتفاقية تحدد مسؤوليات وواجبات كل طرف.

وفي حالة انخفاض حدة الصراع لن يكون هناك تغيير فوري في احتياجات النازحين (على المدى القصير والمتوسط)، ومع ذلك سوف تكون هناك حاجة للحصول على تمويل لإخلاء المدارس التي تستخدم بمثابة مأوى للنازحين. وفي استجابة لمثل هذه الحالة يتحول التركيز نحو إعادة تأهيل المنازل وتشجيع عودة النازحين عندما يكون ذلك ممكناً، بالإضافة إلى العمل على تأمين فرص كسب الرزق لتعزيز صمودهم. ومن الممكن تنفيذ المزيد من التوزيعات وتقديم المساعدات المتنوعة في هذا السياق بناء على تقييمات أكثر عمقا.

في سيناريو انخفاض حدة الصراع هناك فرصة للمأسسة والتفاوض على شراكات أطول أجلاً وأكثر تفصيلاً بما في ذلك الشراكات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. وجود فرص شراكة أيضاً مع اليمنيين المؤثرين والمهارات داخل وخارج البلاد خصوصاً النساء المؤثرات والمجالس المحلية والمجتمعات المحلية والاتحادات النسائية والقادة التقليديين للقبائل والوسيطات النساء.

في الأشهر الثلاثة المقبلة هناك حاجة ملحة لتأمين المزيد من التمويل من مختلف الشركاء والتواصل مع شركاء جدد، وأحد المقترحات الملموسة يتمثل في إنشاء اجتماع لجنة تنسيق يضم جميع الشركاء المعنيين على مختلف المستويات وينعقد بشكل منتظم لتبادل المعلومات، وتمثل مبادرة أخرى في تعزيز وتطوير الشراكات مع المكاتب والشبكات المصرفية.

الثقافة

فيما يتعلق بحماية الممارسات الثقافية فتفاهم الوضع أو انخفاض حدة النزاع لن يغير الاحتياجات بشكل ملحوظ، وعلى الرغم من ذلك أقرت المجموعة بأن تدهور الوضع لن يسمح سوى بالمساعدة عن بعد وسيواجه ذلك معوقات انهيار وسائل الاتصالات، وفي حالة تحسن الوضع وانخفاض حدة النزاع سيكون من الممكن جلب خبراء دوليين لتقييم المؤسسات الثقافية وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية بشكل أفضل. كما أن انخفاض حدة النزاع من شأنه أن يسمح أيضاً بتعزيز ودعم المراكز الثقافية والمؤسسات لاستئناف دورها.

وعند النظر إلى الشراكات في إطار حماية التراث الثقافي والممارسات الثقافية فإن الشراكة الموجودة فعلاً والتي يمكن تعزيزها تتضمن الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة ومع الخبراء الدوليين والوطنيين، والمؤسسات الحكومية المحلية: الهيئة العامة للآثار والمتاحف والهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية والصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ومن الشراكات التي يمكن استكشافها بشكل أكبر أيضاً هي الشراكات مع القواعد المحلية والقبلية والدينية والجمعيات الثقافية المحلية وجماعات المقيمين في الخارج. ومن بينها تكون الإجراءات العاجلة والفورية على مدى الأشهر الثلاثة المقبلة هي تشكيل فريق عمل من

الخبراء ووضع لائحة موارد للخبراء الدوليين والوطنيين وورش عمل ونقاشات جماعية للخبراء حول أهداف محددة وتحديد الجهات والمراكز الثقافية للمقيمين في الخارج.

التعليم

في حالة زاد الوضع سوءاً يمكن استخدام الراديو لإيصال المناهج للأطفال في المنازل، وفي حالة السيناريو الأفضل وهو انخفاض حدة النزاع يمكن ترميم المدارس وطباعة كتب جديدة وينبغي أن تتضمن المناهج الدراسية مكونات ثقافة السلام والحوار وسوف يحتاج المعلمون إلى التدريب في تعليم السلام. ومن شأن هذا الوضع أن يسمح أيضاً لشراكات أوثق بين المدارس. يمكن تقديم الدعم لوزارة التربية والتعليم لوضع وتنفيذ خطط الاستجابة السريعة مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والفتاة.

3. الأمن الغذائي وسبل العيش والتوظيف والزراعة

بعد تحديد أولويات الاحتياجات على النحو المحدد في مرحلة المشاورات القبلية تقسمت المجموعة إلى مجموعات فرعية وناقشت الاحتياجات المتعلقة بقطاعين هما: التوظيف/العمالة وسبل العيش (3 احتياجات ذات أولوية) والأمن الغذائي والزراعة (5 احتياجات ذات أولوية)، على النحو الموجز في الجداول أدناه:

التوظيف / سبل العيش: الوقود / الطاقة

التوظيف / سبل العيش	
احتياج ذات أولوية 1: الوقود / الطاقة	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / تقديم المساعدات الإنسانية، السوق الآن؟	
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / الشراء من السوق إذا انخفضت حدة النزاعات؟	
3. طرق تعزيز الاستجابة	رجال الأعمال وسيدات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية المحلية
	المناصرة لتوفير إمدادات الوقود
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	ضمان وصول المرأة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	معايير استهدف شفافة (تحقق المساواة)

التوظيف / سبل العيش: ضخ رأس المال (التمويل / الأصول)

التوظيف / سبل العيش:

حاجة ذات أولوية 2: ضخ رأس المال (التمويل / الأصول)

1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / نشاط النقد مقابل العمل
الآن؟

2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / رأس المال والأصول والتمويل
إذا انخفضت حدة النزاعات؟

3. طرق تعزيز الاستجابة / زيادة / التوسع إلى مواقع أخرى في نفس الموقع والمواقع الأخرى عن
طريق زيادة رأس المال من خلال المشاركة مع مقدمي الخدمات المالية
والشراكات مثل منظمات التمويل الأصغر

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الكوتا للمرأة (حصة المرأة) وحسابات المرأة وضمان إصدار بطائق هوية
الجنسين؟ شخصية للنساء لتمكينهم من الحصول بشكل مباشر على قروض
التمويل الأصغر.

5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف المشاورات التمهيدية القائمة على المجتمع مع الأطراف المختلفة
التوترات / بناء السلام؟

التوظيف / سبل العيش: الإدارة المالية والفنية للأعمال والتدريب والمشورة

التوظيف / سبل العيش:

حاجة ذات أولوية 3: الإدارة المالية والفنية للأعمال والتدريب والمشورة

1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / التدريب الأساسي في المكان الذي يعيش فيه الناس والبدلات والمحتويات
الآن؟ المناسبة للنشاط

2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / يمكن للمتدربين الذهاب لمراكز التدريب (إذا تم تيسير الوصول)، ستكون
هناك جدوى إن كانت محتويات التدريب أكثر شمولاً

3. طرق تعزيز الاستجابة / تغطية (أثر أوسع) ودعم الرصد والمتابعة والشراكات مع المنظمات الغير

حكومية والقطاع الخاص ونهج نظم / سلسلة القيمة واستخدام الموارد
والمرافق الموجودة

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين نهج محتويات مكيفة للمرأة والاستهداف والكويتا والمدربات من النساء
الجنسين؟

5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف المشاورات التمهيديّة القائمة على المجتمع مع الأطراف المختلفة ومعايير
التوترات / بناء السلام؟ اختيار شفافة والتشاور مع المجتمع

الأمن الغذائي / الزراعة: الوصول إلى المدخلات المحددة لاحتياجات سبل العيش

الأمن الغذائي / الزراعة

حاجة ذات أولوية 1: الوصول إلى المدخلات المحددة لاحتياجات سبل العيش (الأسمدة، والبذور وأدوات الصيد والمواشي
والأدوات) والغذاء من خلال

1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / التوزيع المباشر للمدخلات عن طريق استخدام نوافذ الفرص من خلال
الآن؟ الجهات الدولية والمحلية.

2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / الأنشطة الإنسانية + أنشطة إعادة التأهيل الإنسانية وإشراك / وتعزيز
المؤسسات والتعاونيات المحلية / الجمعيات وتوفير التأهيل والدعم الفني
(اللجان المحلية)

3. طرق تعزيز الاستجابة إعادة التأهيل والدعم الفني

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين تحديد الأولويات ووضع الأنشطة / الفرص / الاحتياجات الخاصة بالمرأة
الجنسين؟ عين الاعتبار

5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التعاون مع / التشاور مع القادة المحليين واللجان والمؤسسات المحلية
التوترات / بناء السلام؟

الأمن الغذائي / الزراعة

حاجة ذات أولوية 2: تقديم الخدمات الصحية للحيوانات

1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / إنشاء نظام عاملي الصحة الحيوانية القائم على المجتمع الآن؟
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إنشاء نظام عاملي الصحة الحيوانية القائم على المجتمع وتعزيز المؤسسات الحكومية على المستوى المحلي / الحكومي / الوطني. إذا انخفضت حدة النزاعات؟
3. طرق تعزيز الاستجابة بناء القدرات والدعم الفني والعملي
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين تضمين وتعزيز مشاركة المرأة في نظام عاملي الصحة الحيوانية القائم على الجنس من خلال نسبة معينة لها (الكوتا)
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف أصول التوفير تعزز الاستقرار والشفافية وتشمل الشركاء المحليين ووسائل التوترات / بناء السلام؟ التحقق من شموليتها

الأمن الغذائي / الزراعة

حاجة ذات أولوية 3: الوصول المكمل لمياه الري في المناطق التي تتوفر فيها المياه الكافية

1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / دعم المبادرات المحلية بالمدخلات وحصاد المياه (على مستوى الأسرة) الآن؟
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / حصاد المياه (على مستوى المجتمع) وإعادة تأهيل الهياكل ودعم تقنية الطاقة الشمسية من خلال الدعم وتوفير المدخلات (مضخات المياه الخ) إذا انخفضت حدة النزاعات؟
3. طرق تعزيز الاستجابة دعم آليات إدارة المياه التقليدية المحلية
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين ضمان مشاركة المرأة في جمعيات مستهلكي المياه واستهداف الأسر التي

الجنسين؟	تعولها النساء كمستفيدين
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	من خلال إنشاء جمعيات مستخدمي المياه والرصد / الدعم الفني

الأمن الغذائي / الزراعة: الوصول للمنح المالية الصغيرة

الأمن الغذائي / الزراعة	حاجة ذات أولوية 4: الوصول إلى المنح المالية الصغيرة
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / النقد مقابل العمل الآن؟	
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / المنظمات القائمة على المجتمع (المؤسسات والجمعيات) من خلال القطاع الخاص والتمويل الأصغر	إذا انخفضت حدة النزاعات؟
3. طرق تعزيز الاستجابة	التحديد وبناء القدرات والرصد والمناصرة للأمثلة الجيدة / الدروس المستفادة (البدء بشكل بسيط ومن ثم التوسع) وضمان توفير مقدمي القروض
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	إنشاء مجموعات التوفير النسوية / مجموعات الاقتراض وضمانات المجموعات (لم يكن هذا ممكنا حتى اليوم وهناك حاجة للاهتمام من الجهات ذات العلاقة)
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	زيادة فرص العمل وزيادة الاستثمارات وبناء المرونة

الأمن الغذائي / الزراعة	
حاجة ذات أولوية 5: تعزيز سلسلة القيمة	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع /	مدخلات التعامل مع ما بعد الحصاد + المعالجة على المستوى المحلي (مستوى المزرعة والمجتمع المحلي)
الآن؟	
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع /	التعامل مع ما بعد الحصاد + معالجة المشاريع المتوسطة والصغيرة ودعم وسائل الوصول إلى السوق (المواصلات والتخزين)
إذا انخفضت حدة النزاعات؟	
3. طرق تعزيز الاستجابة	التخزين وإعادة تأهيل مرافق السوق ودعم التعاونيات / الجمعيات
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	الأولويات للأنشطة المخصصة للمرأة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	خلق فرص العمل وتعزيز الروابط الاجتماعية / المحلية وتحسين مرونة الأسرة والمجتمع

تفاقم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة

امتد النقاش أبعد من ذلك من خلال النظر في التغيرات في الاحتياجات وكيف يتوجب الاستجابة لتغير الوضع (إذا تفاقم الوضع أو انخفضت حدة النزاع) وكذلك من خلال النظر في تعزيز الشراكات الجديد توصلت المجموعة لما يلي في الموضوعين المتطرق إليهما أعلاه وهما الزراعة وضخ رأس المال / تطوير المهارات.

التوظيف وسبل العيش

بعد تطرق المجموعة لموضوع حقن/ضخ رأس المال وتنمية المهارات وجدوا أن تدهور الوضع سيتطلب النقد والسلع والمنتجات المنزلية بشكل أكثر إلحاحاً وخاصة لمساعدة النازحين والأرامل والمعوقين. وينبغي أن تتضمن الاستجابة برامج النقد مقابل العمل. أما في حالة انخفاض حدة النزاع من ناحية أخرى فسيطلب الوضع الإصلاح والإنعاش على العديد من المستويات، البنية التحتية المادية والنفسية والاجتماعية. في هذا السيناريو يجب أن تتضمن الاستجابة برامج النقد مقابل العمل الأوسع والمؤسسات والشركات وتنويع الفرص الاقتصادية وترميم المؤسسات (مثل نظم التدريب المهني والبنوك، وفي جميع السيناريوهات أكدت المجموعة على ضرورة الاستفادة من

تجارب الاستجابات المماثلة، ويجب توليد الدعم من أجل ضمان سبل العيش وفرص العمل. وعند مناقشة تعزيز وإنشاء الشراكات تم التطرق إلى المقيمين في الخارج وأنه يجب استكشافهم وتعزيزهم من خلال الدعم اللوجستي وإيجاد محاورين ذوي مصداقية يمكن أن يُمكن المقيمين في الخارج من تقديم المساعدة إلى المجتمعات الأخرى كما أنه من الممكن استكشاف المزيد عن الزكاة. وسيكون من الأهمية بمكان تواصل قصص نجاح المنظمات غير الحكومية فوراً لبناء الثقة.

الأمّن الغذائي والزراعة

وبالنظر في دعم القطاع الزراعي أقرت المجموعة أنه وفي حالة تدهور وتفاقم الوضع ستكون الأولوية الأولى هي التركيز على الغذاء أولاً والزراعة / الثروة الحيوانية / السمكية ثانياً، في حين أن انخفاض حدة النزاع من شأنها أن تسمح بعكس هذه الأولويات. وسيسمح انخفاض حدة النزاع باتخاذ نهج نزاع منخفض واستخدام القسائم والمنح المشروطة وبرامج النقد مقابل العمل والغذاء مقابل العمل، أما فيما يتعلق بصحة الحيوانات سيدعو تفاقم الوضع إلى نظام للصحة الحيوانية قائم على المجتمع مع الرصد والإمداد عن بعد، فيما سيسمح الانخفاض في حدة النزاع بتقوية المؤسسات العامة والخاصة ومبادرات المنظمات المجتمعية. وتشمل الشراكات التي حدتها المجموعة الجهات المانحة الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وتعاونية بذور وشركات البطاطس والمستوردين في القطاع الخاص والمنتجين والتعاونيات والجمعيات والوزارات ذات الصلة (على وجه التحديد إدارة الصحة الحيوانية) والمنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمعات المحلية. وتشمل الإجراءات الفورية (في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة) تعزيز تحديد الشركاء المحتملين والتواصل معهم وتحديد القدرات والفرص مع شركاء جدد، والاتفاق على المهام والمسؤوليات للتعاون ويليها التوقيع على اتفاق أو مذكرة تفاهم لاستجابة أفضل للاحتياجات على أرض الواقع.

4. البنية التحتية (الطاقة والإسكان والنقل) والاقتصاد (الشركات الصغيرة والمتوسطة المصارف والتجارة) والبيئة.

بعد تحديد أولويات الاحتياجات على النحو المحدد في مرحلة المشاورات التمهيدية وتم تقسيم المجموعة إلى مجموعات فرعية ومناقشة الاحتياجات ذات الصلة بالاقتصاد (استقرار سعر الصرف وزيادة توافر السلع الأساسية الرئيسية (الغذاء والوقود والدواء والماء الصالح للشرب) وإنعاش الاقتصاد وخلق فرص العمل وتحسين خلق فرص العمل واستمرار رواتب موظفي الخدمة المدنية وإحياء / استئناف التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية (وجميعها متعلقة بالاقتصاد) وهدم الهياكل / المباني غير الآمنة وجمع الحطام والنفايات المنزلية/ الصلبة المتراكمة والقنابل غير المنفجرة والألغام (الذخائر غير المنفجرة / المتفجرات من مخلفات الحرب) وإمكانية الحصول على المياه النظيفة وتقليل الاعتماد على المصادر غير المتجددة للطاقة (المتعلقة بالبيئة) والطاقة والنقل والمدارس والمستشفيات والإسكان المؤقت البديل (المتعلقة بالبنية التحتية)، وترد المزيد من التفاصيل عن الاستجابات المقترحة في الجداول أدناه:

الاقتصاد

الاقتصاد	استقرار سعر الصرف
1. ما يمكن عملة في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	ضمان وجود ودائع العملات الأجنبية في البنك المركزي اليمني (سيتم تعبئة وتحديد الموارد)
2. ما يمكن عملة في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	ضمان وجود ودائع العملات الأجنبية في البنك المركزي اليمني (سيتم تعبئة وتحديد الموارد) عائدات النفط (الصادرات) كمصدر لودائع العملة الأجنبية (ليست كبيرة في الأشهر الثمانية عشر الأولى) لتودع في البنك المركزي اليمني الإشراف والإدارة الفعالة للقطاع المالي تخفيف القيود على تحويلات العملة الأجنبية إلى اليمن
3. طرق تعزيز الاستجابة	إعادة تأهيل البنية التحتية لتصدير النفط حماية البنية التحتية (خطوط الأنابيب والمصافي والموانئ وغيرها) للحد من التخريب إيجاد تسوية سريعة للنزاعات مع شركات النفط الأجنبية من أجل تخفيف / إعداد استئناف الإنتاج
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	لا ينطبق
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	إظهار تأثير العملة المستقرة على الحفاظ على القدرة الشرائية لليمنيين الشفافية / الرقابة على استخدام العائدات لتلبية الاحتياجات الأساسية فقط.

الاقتصاد: زيادة وفرة السلع الأساسية الهامة (الغذاء والوقود والدواء ومياه الشرب)

الاقتصاد	زيادة وفرة السلع الأساسية الهامة (الغذاء والوقود والدواء ومياه الشرب)
1. ما يمكن عملة في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	محدودية تقديم البضائع الأساسية عبر القنوات التجارية
2. ما يمكن عملة في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	السماح للقطاع الخاص باستيراد الوقود اللازم لإنتاج وتوزيع السلع الأساسية تسهيل استيراد الأدوية عن طريق الجو إلى المطارات الرئيسية في اليمن
3. طرق تعزيز الاستجابة	تجنب احتكار توزيع الدواء من قبل مجموعة سياسية واحدة وضمان تقديمها

دعم منظمات المرأة ودمج مشاركة المرأة في جميع الاستجابات	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟
تعزيز التفاعل بين الشركات في مناطق جغرافية مختلفة	5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟

الاقتصاد: إنعاش الاقتصاد وتوليد الوظائف وتحسين خلق الوظائف

الاقتصاد	إنعاش الاقتصاد وتوليد الوظائف وتحسين خلق الوظائف
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	محدودية فرص خلق الوظائف
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	برامج النقد مقابل العمل (برنامج ضمانات التوظيف) تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (القطاع المالي) التدريب وسلسلة القيمة الأسر المنتجة إعادة المشاريع الاستثمارية كثيفة العمالة (مثل بناء الطرق)
3. طرق تعزيز الاستجابة	تخفيف المخاطر الائتمانية وتنفيذ المشروع (من خلال الرصد من طرف ثالث) للمشاريع الممولة من الجهات المانحة تنظيم الدعم المقدم من المانحين من خلال النظم القائمة (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية والأشغال العامة) وخلق آليات للعمل مع القطاع الخاص
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	دعم المنظمات النسائية وإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في الاستجابة (مثل التمويل الأصغر والصندوق الاجتماعي للتنمية الخ)
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تغطية جغرافية أكثر شمولاً للمشاريع والمبادرات

الاقتصاد: استمرار رواتب موظفي الخدمة المدنية وإنعاش / استمرار التحويلات النقدية من صندوق الرعاية الاجتماعية

الاقتصاد	استمرار رواتب موظفي الخدمة المدنية وإنعاش / استمرار التحويلات النقدية من صندوق الرعاية الاجتماعية
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تحقيق القبول من جميع الأطراف للسماح ب / لتيسير استخدام الآليات الموجودة لتوزيع التمويل (مثل تحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية)
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	التكاليف التشغيلية (الصحة والتعليم) للمؤسسات المنفذة / المجتمعات المحلية / المنظمات الغير حكومية المحلية
3. طرق تعزيز الاستجابة	استخدام المنظمات الغير حكومية المحلية عند الإمكان
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	استهداف مزيد من المستفيدات الإناث (البالغة نسبتهن ونسبة الأطفال في صندوق الرعاية الاجتماعية حالياً 25%) معالجة العوائق أمام الوصول (مثل مواقع التوزيع في المناطق النائية)
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	الشفافية في التنفيذ الشراكة مع المجتمعات المحلية

البيئة: هدم الهياكل / المباني غير الآمنة وجمع الحطام والنفايات المنزلية/ الصلبة المتراكمة والقنابل غير المنفجرة والألغام (الذخائر غير المنفجرة / المتفجرات من مخلفات الحرب)

الاقتصاد	هدم الهياكل / المباني غير الآمنة وجمع الحطام والنفايات المنزلية/ الصلبة المتراكمة والقنابل غير المنفجرة والألغام (الذخائر غير المنفجرة / المتفجرات من مخلفات الحرب)
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تيسير الوصول للوكالات الإنسانية تعبئة المجتمعات إعداد مخططات القنابل غير المنفجرة والألغام (الذخائر غير المنفجرة / المتفجرات من مخلفات الحرب)
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	الدعم في حالات الطوارئ للسلطات المحلية النقد مقابل العمل تشجيع إعادة تدوير النفايات + الحطام

التوعية البيئية والصحية تخطيط إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب / القذائف غير المنفجرة / الألغام التركيز على إزالة الأنقاض لتمكين استئناف الخدمات الأساسية	
مشاركة السلطات المحلية والمجتمعات	3. طرق تعزيز الاستجابة
دعم المنظمات النسوية تضمين اعتبارات النوع الاجتماعي في الأنشطة أعلاه (مثل النقد مقابل العمل)	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟
نهج سبل العيش - التركيز على المصالح المشتركة للنازحين والمجتمعات المضيفة.	5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟

البيئة: الوصول إلى المياه النظيفة

الاقتصاد	الوصول إلى المياه النظيفة
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	حقيبة تنقية المياه توزيع المياه تيسير الوصول للمنظمات الإنسانية التوعية في المجتمعات
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	التوعية في المجتمعات فيما يتعلق بالأمراض التي تنقلها المياه إصلاح وصيانة أنظمة المياه والصرف الصحي بناء القدرات لإدارة المياه والصرف الصحي
3. طرق تعزيز الاستجابة	التوازن بين استهداف الفئات الضعيفة والتنفيذ على نطاق أوسع لتعزيز الأثر اعتماداً على كثافة الصراع
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	التركيز على احتياجات وأدوار محددة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	الحوار والمشاركة المجتمعية الإدارة المشتركة للموارد والأنظمة استخدام التدخلات لتعزيز الاستقرار ولإظهار فوائد السلام

البيئة: تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الغير متجددة

الاقتصاد	تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الغير متجددة
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	توفير مصادر بديلة للطوارئ للطاقة للخدمات الأساسية المتقدمة للحياة / الأساسية توفير مواعيد كفاءة في استهلاك الوقود وغيرها من حلول الطاقة العملية للإضاءة والاتصالات السلوكية والسلوكية
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	توفير مصدر طاقة بديل موثوق، الطاقة الشمسية للخدمات الاجتماعية والأساسية دعم التوسع في إمداد القطاع الخاص بحلول الطاقة الشمسية الدعم الفني لإدارة الطاقة المحلية
3. طرق تعزيز الاستجابة	تحديد آليات مالية لدعم / تعزيز الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة الأخرى (برامج القروض الصغيرة للتمويل)
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	ضمان مشاركة المرأة في جميع المراحل بما في ذلك التصميم والتنفيذ تحديد الاحتياجات المحددة للمرأة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	استخدام الطاقة البديلة للإضاءة في مناطق مختارة (الأسواق والأماكن العامة) آليات التحديد / التوزيع التشاركية

البنية التحتية: الطاقة

البنية التحتية	الطاقة
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	دعم القطاع الخاص لتقديم وتوزيع وتركيب وحدات طاقة شمسية صغيرة إصلاح الشبكة الحالية (التوزيع)
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	إدخال قدرات توليد جديدة (متنقلة) إصلاح شبكة التوزيع المدمرة (المستخدم النهائي) تركيب أنظمة طاقة شمسية متوسطة الحجم للخدمات العامة الأساسية
3. طرق تعزيز الاستجابة	التنسيق المناصرة تعبئة الموارد

التدريب الفني على تصميم وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الأمن / الحماية خلال وبعد إعادة تأهيل البنية التحتية الضرورية جمع البيانات عن قطاع الطاقة الشمسية	
استهداف المرأة كرائدة أعمال في الطاقة الشمسية إعطاء الأولوية للأسر التي تعولها النساء كمتلقين	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟
انظر كيف يمكن استخدام التدخلات لتعزيز السلام بشكل نشط (الشراكة على خطوط النزاع) واستخدامها كإجراءات استعادة الثقة	5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟

البنية التحتية: المواصلات / النقل

المواصلات / النقل	البنية التحتية
تخطيط الوصول والمعلومات إزالة الركام من الطرق الرئيسية وإزالة الألغام + تشارك المعلومات تيسير الشحنات / الواردات التجارية (انظر آلية الأمم المتحدة)	1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟
إعادة تأهيل الطرق / الجسور الرئيسية (بدء بخطة نزع الألغام وإزالة الركام) التجاوز المؤقت (الحلول السريعة) إعادة تأهيل الموانئ / المطارات وإعادة خدماتها تيسير / إعادة تأهيل النقاط الحدودية	2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟
التنسيق مع القطاع الخاص بشأن البنية التحتية / الإمداد اللوجستي الشفافية وتشارك المعلومات إعداد أولويات التنسيق مع الأطراف الرئيسية	3. طرق تعزيز الاستجابة
تضمين النساء بنشاط في مشاورات بخصوص هذه الاحتياجات	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟
الشفافية المشاورات مع المجتمعات التي تقع فيها البنية التحتية برامج النقد مقابل العمل التوازن الجغرافي	5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟

البنية التحتية: المدارس والمستشفيات والإسكان البديل المؤقت

البنية التحتية	المدارس والمستشفيات والإسكان البديل المؤقت
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	الإصلاحات الخفيفة والترميم / التجديد الطارئ للمدارس والمستشفيات المدمرة بشكل كبير بما فيها الترتيبات الوقائية الصغيرة (لتجنب مخاطر تكسر الزجاج) تقديم المياكل الجاهزة المؤقتة (المدارس والعيادات والمستشفيات) العيادات المتنقلة
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	إعادة تأهيل / إعادة بناء المدارس والمستشفيات تقديم الإسكان / الملاجئ المؤقتة للنازحين
3. طرق تعزيز الاستجابة	التنسيق الوثيق مع جميع الأطراف ذات العلاقة لتخصيص الموارد البشرية والإمدادات والتكاليف التشغيلية لتشغيل البنية التحتية المعاد تأهيلها
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تكامل جوانب النوع الاجتماعي عند تصميم وبناء المدارس / المستشفيات
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	النقد مقابل العمل مشاركة المجتمعات المحلية التوزيع الجغرافي

تفاقم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة

امتد النقاش أبعد من ذلك من خلال النظر في التغيرات في الاحتياجات وكيف يتوجب الاستجابة لتغير الوضع (إذا تفاقم الوضع أو انخفضت حدة النزاع) وخرجت المجموعة بما يلي ضمن فئات الاقتصاد والبيئة والبنية التحتية:

الاقتصاد

عند تطرق المجموعة للحاجة لتحقيق الاستقرار للعملة وجدت المجموعة أن الحاجة ستكون في نفس المستوى إذا زاد الوضع سوءاً، ومع ذلك ستكون خيارات الاستجابة أكثر محدودية حيث أنه لن تكون هناك ودائع عملة صعبة في البنك المركزي وعدم وجود عائدات من النفط بسبب غياب مشغلي النفط من الشركات العالمية وكذلك عدم وجود أي تخفيف حقيقي للإشراف على عمليات التحويل النقدية الدولية إلى اليمن، ومن شأن هذا السيناريو أن يجبر على اتخاذ بعض الخيارات الصعبة على النفقات العامة. وفي حالة انخفاض حدة الصراع فإن المزيد من الفرص ستنشأ عن إنتاج النفط من أكبر عدد ممكن من القطاعات (بما في ذلك من مشغلي النفط من

الشركات العالمية والتي سيتم دعمها من خلال معالجة / فرض الأمن على البنية التحتية للنفط والخدمات اللوجستية. ومن شأن هذا الوضع تمكين تسريع دعم المجتمع الدولي لحوار السياسات وحزم الدعم في الطوارئ ويمكن حينها إزالة القيود على تحويلات العملة.

وعند النظر إلى الحاجة المتعلقة بتوافر السلع الأساسية، فتفاهم الوضع من شأنه أن يزيد بشكل كبير من هذه الحاجة، وهذا من شأنه أن يدعو إلى رفع مستوى المساعدات الإنسانية والسعي إلى الشراكة بين المنظمات الإنسانية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية لمواجهة التحديات اللوجستية والنقل. وفي حالة انخفاض حدة النزاع فإن الحاجة ستظل كما هي عليه في ظل الوضع الحالي، في حين أن الفرص للاستجابة ستشمل فتح سوق الوقود لإنجازات سريعة في العرض وللسعي لشراكة من أجل إعادة بناء / تحسين البنى التحتية في السوق والوظائف.

وتفاهم الوضع من شأنه أن يزيد من الحاجة إلى إنعاش الاقتصاد وتمكين سبل العيش، ومع ذلك يرافقها إمكانيات أقل لتوليد الدخل. حينها ستشمل الاستجابة المزيد من المساعدات الإنسانية، ويمكن أن يصبح النقد مقابل العمل أكثر صعوبة، ولكن ربما يمكن القيام بالتحويلات النقدية على مستوى المجتمع المحلي عبر الآليات الإنسانية. أما إن خفت حدة النزاع فسيفسح المجال لتسريع الاستجابات للمناطق منخفضة النزاع مع آليات الرصد الائتمانية الفعالة وزيادة الدعم الدولي. سيكون أيضا من الممكن إقامة شراكة جديدة مع القطاع الخاص لخلق فرص عمل ويمكن أيضا الإقراض لإعادة تأهيل المرافق وسيكون ذلك مختلفا عن الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة. ومن شأن انخفاض حدة النزاع أيضا خلق فرص عمل جديدة للمستثمرين المحليين والدوليين، ويمكن أن تشمل الاستجابة تسهيل التأمين.

من خلال مناقشتها حول رواتب الموظفين المدنيين وتحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية خلصت المجموعة إلى أنه وفي حالة تفاهم النزاع ستستمر الحاجة للرواتب في نفس المستوى، في حين أن عدد المستفيدين من التحويلات النقدية من شأنه أن يزيد. كاستجابة لذلك اقترح الفريق التركيز على الخدمات العامة الأساسية لتلبية الاحتياجات الأساسية، فضلا عن النظر في التحويلات النقدية كوسيلة لتقديم الدعم الإنساني. وفي حالة انخفاض حدة النزاع من الممكن القيام بإصلاح وترميم الصناديق الاجتماعية ومعالجة قضية الموظفين الوهميين والازدواج الوظيفي. ويسمح السيناريو باستئناف وتسريع الاستجابات في المناطق منخفضة الصراع بما في ذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرامج الأشغال العامة كثيفة العمالة (مشروع الأشغال العامة).

لتحسين الاستجابة من خلال شراكات أفضل اقترحت المجموعة أن دول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي عليها التنسيق بشكل أفضل مع الحكومة اليمنية في آلية تضم المجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم استقرار العملة مثل النقد مقابل العمل والتحويلات النقدية والاستجابة الإنسانية على سبيل المثال مع المكتب التنفيذي للإنعاش وإعادة الإعمار.

البيئة

تزداد الحاجة إلى أنشطة إزالة الألغام في حالة تفاهم النزاع، في حين أن الاستجابة ستكون أكثر صعوبة، خصوصا فيما يتعلق بالدخائر غير المنفجرة. أما انخفاض حدة النزاع فسيسمح بتحسين الاستجابة وتقليل الحاجة مع مرور الوقت.

فيما يتعلق بالاستجابة لاحتياجات الحصول على المياه النظيفة فهناك حاجة لإيلاء تركيز خاص على الأمراض المنقولة عن طريق المياه في حالة تفاقم الصراع، الذي يمكن أن يسبب انهيار واسع النطاق لشبكات توزيع المياه. ستتزايد الاحتياجات وتنزع أعداد كبيرة مما سيستدعي الاستجابات وفقا للاحتياجات المحددة للنازحين. وينبغي أن تشمل الاستجابة مخطط للسيطرة على الخطر البيئي والمزيد من المساعدات الإنسانية. في حالة انخفاض حدة النزاع فإن عودة النازحين ستخلق أنواع جديدة من الاحتياجات. وسيكون على الاستجابة معالجة تزايد التوقعات من الخدمات الأساسية والتوترات المتزايدة في المجتمع على المياه. وستواصل الاستجابة للاحتياجات العاجلة من خلال المساعدات الإنسانية مما يدل على حساسية هذا القطاع.

وبالنظر في كيفية الحد من الاعتماد على المصادر غير المتجددة أقرت المجموعة بأن تفاقم الوضع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الطاقة البديلة. وكاستجابات يقترح زيادة مشاركة القطاع الخاص وإزالة العقبات. وفي حالة انخفاض حدة النزاع ما زالت الاقتراحات نفسها فهو وضع من شأنه أن يسمح أيضا بإدخال نظم لتغذية الكهرباء إلى الشبكة.

البنية التحتية

في حالة تفاقم الصراع سيكون احتياج الطاقة هو نفس الاحتياج الحالي ولكن التركيز يجب أن يكون على المصادر الأخرى البديلة والموزعة غير الشبكة الحالية (مثل الحطب والطاقة الشمسية). فمن الممكن أن تحل المصابيح الشمسية / الموقد / الألواح محل مصادر الطاقة الأخرى الغير موثوقة. ويقترح أيضا أن يتم توفير الوقود كونه حاجة إنسانية عاجلة جنبا إلى جنب مع غيره من السلع الأساسية. وسيسمح انخفاض حدة النزاع بإدخال المزيد من المولدات المحمولة وإصلاح الشبكة والطاقة الشمسية وإعادة تأهيل محطات الطاقة.

في حال تفاقم الصراع يجب أن تكون هناك طرق نقل آمنة للوصول إلى المناطق وإيصال المساعدات الإنسانية، فضلا عن طرق ووسائل نقل بديلة للوصول إلى المحتاجين، وستشمل الاستجابة تخطيط الوصول والمعلومات، إزالة الأنقاض من الطرق الحيوية وإزالة الألغام بالإضافة إلى تبادل المعلومات فضلا عن تسهيل الشحنات / الواردات التجارية.

في حين ستبقى احتياجات النقل نفسها في حال انخفضت حدة النزاع فسيسمح لخطة استجابة على المدى الطويل مع اتباع نهج تدريجي. وهذا يشمل إعادة تأهيل الطرق الرئيسية / الجسور (بدءا بمكافحة الألغام وإزالة الأنقاض) والتجاوز المؤقت (الحلول السريعة) وإعادة تأهيل الموانئ / المطارات واستعادة خدماتها والتسهيل / إعادة التأهيل عند المعابر الحدودية.

أن إعادة تأهيل المدارس والمستشفيات تبقى حاجة ملحة في حالة تفاقم الصراع أو في حالة انخفضت حدة النزاع. ولكن تفاقم الوضع سيتطلب رفع مستوى الموارد الإنسانية والدعوة إلى التنسيق الوثيق بين الجهات المعنية وإعادة التأهيل الطارئة. أما في حال انخفضت حدة النزاع سيتمكن ذلك من تبني نهج مرحلي أكثر مع خطة طويلة الأجل لإعادة المشاركة وبناء قدرات صانعي السياسات من أجل تحسين إدارة الانتعاش. وتشمل الاستجابة في مثل هذا السيناريو استراتيجية مشتركة متعددة القطاعات بين الأطراف ذات العلاقة وإعداد مرحلة ما بعد الصراع من خلال المناصرة.

لتحسين الاستجابة للاحتياجات المذكورة أعلاه في إطار البيئة والبنية التحتية تشمل المبادرات المقترحة ترتيب اجتماع دولي للحصول على القبول في حالة إقامة مؤتمر للمانحين وإنشاء صندوق إعادة الإعمار الدولي لاستخدام الهياكل الوطنية القائمة (مؤتمر الحوار الوطني) للاتفاق على الأولويات وتضمين الجهات الفاعلة المحلية والقطاع الخاص والأقاليم والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

6. حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والأمن وإقامة العدل

بعد تحديد أولويات الاحتياجات على النحو المحدد في مرحلة المشاورات التمهيدية تقسمت المجموعة إلى مجموعات فرعية وناقشت الاستجابات المتعلقة بالاحتياجات في مجالات حقوق الإنسان (تم تحديد أربع احتياجات ذات أولوية وهي رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والحماية المجتمعية والتحكيم وتدابير لحماية حقوق الإنسان وتطبيق العدالة الانتقالية والمساءلة) وإقامة الأمن والعدل (إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة وبناء السلام المحلي ودعم التحكيم تمشياً مع حقوق الإنسان وفرض سيادة القانون والأجهزة الأمنية) والمساواة بين الجنسين (مشاركة المرأة في السلام والأمن وحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس والزواج المبكر والاتجار بالبشر وتجنيذ الأطفال).

حقوق الإنسان: رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان

حقوق الإنسان رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	إرسال راصدين ميدانيين مؤهلين لجمع البيانات والأدلة عن الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تدريب وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها تعزيز التنسيق والتعاون والتشبيك حول حماية قضايا حقوق الإنسان تقديم خدمات الحماية (الدعم القانوني والنفسي الاجتماعي الخ)
3. طرق تعزيز الاستجابة	التشبيك وبناء القدرات والتوعية وتشارك المعلومات
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	التوازن بين الجنسين في الراصدين الميدانيين التركيز على الانتهاكات ضد المرأة بما في ذلك العنف بسبب نوع الجنس
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تعزيز ثقافة السلام والتعايش بين المجتمعات المحلية من خلال الشبكات والإعلام المحلي

حقوق الإنسان: المناصرة لاحترام حقوق الإنسان وضمان المسائلة عن الانتهاكات

حقوق الإنسان	
المناصرة لاحترام حقوق الإنسان وضمان المسائلة عن الانتهاكات	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تقارير دورية عن الانتهاكات مبنية على الأدلة ضمان "حيادية اللجنة الوطنية + الفاعلية في أداء مهامها" من قبل مفوضية حقوق الإنسان
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	ضمان مشاركة المنظمات الغير حكومية الدولية التي تتمتع بالمصداقية التوعية عن حقوق الإنسان وعواقب انتهاكها (خاصة في المناطق منخفضة النزاع)
3. طرق تعزيز الاستجابة	ضمان وجود لجنة تحقيق دولية للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي من قبل جميع أطراف النزاع دعم الآليات الوطنية مثل منظمات المجتمع المدني لتعزيز دورها في الرصد والإبلاغ
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تدريب الصحفيات والناشطات الإعلاميات الشابات
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	التدريب وبناء القدرات بما في ذلك الإعلام ضمان المسائلة

حقوق الإنسان: الحماية القائمة على المجتمع والتحكيم وإجراءات حماية حقوق الإنسان

حقوق الإنسان	
حاجة ذات أولوية 3	
الحماية القائمة على المجتمع والتحكيم وإجراءات حماية حقوق الإنسان	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي الاجتماعي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إنشاء الشبكات المحلية وإعادة تنشيطها أوساط المحترفين في مجال الحماية
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	إعادة إنشاء خدمات الحماية (الملاجئ والحماية الاجتماعية والعيادات القانونية المتنقلة) دعم المجتمعات المضيفة

3. طرق تعزيز الاستجابة	لجان الحماية المحلية المتخصصة
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	المرأة مكون نشط في نظام ولجان الحماية
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	إنشاء لجان رقابة مجتمعية تجمع ممثلي المكونات المختلفة في المجتمع

حقوق الإنسان: تطبيق العدالة الانتقالية والمساءلة

حقوق الإنسان حاجة ذات أولوية 4 تطبيق العدالة الانتقالية والمساءلة	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التوعية أوساط المقاتلين بالتزاماتهم والعواقب المحتملة لجرائم الحرب
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	إنشاء إطار قانوني، يتم صياغة القانون حالياً (مثير للجدل) إنشاء لجنة مستقلة مسؤولة عن العدالة والحقيقة والتعويض تنفيذ قرارات لجنة التحقيق من النزاع السابق لتجنب تصورات الحصانة أوساط المقاتلين رفع قبول القانون من خلال المناصرة
3. طرق تعزيز الاستجابة	لا يجب أن يكون التقدم المحرز في مجال التعويض المالي فقط بل المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة الدمج
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	يجب إشراك المرأة في آليات العدالة الانتقالية كونها مقدمة الرعاية للضحايا وكونهن يقمن بالمناصرة في مجتمعاتهن
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	يجب أيضاً أن تكون عملية تحويل النزاع وبناء علاقات سلام وليس فقط العقاب والتعويض

الأمن وتطبيق العدالة: إزالة الألغام والذخائر الغير متفجرة

الأمن وتطبيق العدالة	
حاجة ذات أولوية 1: إزالة الألغام والذخائر الغير متفجرة	
التوعية والتثقيف	1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟
التقييم والإزالة والتوعية والتثقيف	2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟
بناء القدرات الوطنية والمحلية لتوسعة الاستجابة	3. طرق تعزيز الاستجابة
التوعية المكيفة للعمر والنوع الاجتماعية ومشاركة المرأة في تخطيط الإزالة	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟
التوازن الجغرافي وإزالتها من خلال السلطات المعنية واستراتيجية تواصل واضحة	5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟

الأمن وتطبيق العدالة: بناء السلام

الأمن وتطبيق العدالة	
حاجة ذات أولوية 2: بناء السلام المحلي	
تعزيز الحوار بشأن المخاوف الأمنية	1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟
إنشاء الموائيق المحلية (توقيع الاتفاقيات بين القبائل، حاشد)	2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟
إشراك / تعبئة المجموعات المحلية في صناعة القرار من خلال إنشاء مجالس المجتمع	3. طرق تعزيز الاستجابة

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	مشاركة المرأة في مجالس المجتمع
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	إظهار فوائد السلام من خلال تمويل الانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء البنية التحتية على نطاق صغير في المناطق التي أبرمت فيها الاتفاقات

الأمن وتطبيق العدالة: دعم التحكيم التقليدي تماشياً مع حقوق الإنسان

الأمن وتطبيق العدالة	
حاجة ذات أولوية 3: دعم التحكيم التقليدي تماشياً مع حقوق الإنسان	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	التقييم المحلي للتعرف على وجود آليات التحكيم التقليدي تعزيز الاتصالات بين المجتمعات المحلية وقوات الأمن
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	المحاكم المتنقلة لضمان الأمن والوصول إلى آليات التحكيم التقليدية
3. طرق تعزيز الاستجابة	مراقبة الامتثال لحقوق الإنسان من قبل المحاكم المتنقلة الحملات الإعلامية في المدارس والمساجد لتعزيز قبول التحكيم التقليدي
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	التدريب القانوني (الشبة قانوني) للمرأة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	دعم نظام العدالة (الرسمي) للإشراف على ومراقبة نظام التحكيم التقليدي

الأمن وتطبيق العدالة: تطبيق حكم القانون والخدمات الأمنية

الأمن وتطبيق العدالة	
حاجة ذات أولوية 4: تطبيق حكم القانون والخدمات الأمنية	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	إنشاء لجان الحماية المجتمعية بالتعاون مع الشرطة

2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تعزيز دور الشرطة الوطنية وتعريفهم بفكرة الشرطة المجتمعية التوعوية بتعبئة المجتمع
3. طرق تعزيز الاستجابة	إعداد خطة مرحلية للاستعادة المحلية للعدل والأمن
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تنشيط دور الشرطة النسائية للنساء
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	دعم تطبيق القانون سيسهم في بناء السلم وتشجيع الأطراف المتنازعة للجوء للقضاء لحل النزاعات

مساواة النوع الاجتماعي: مشاركة المرأة في السلام والأمن

مساواة النوع الاجتماعي	
حاجة ذات أولوية 1: مشاركة المرأة في السلام والأمن	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	المشاركة المباشرة للمرأة في عمليات مفاوضات السلام وتحليل النزاعات والتوصيات وكذلك تنفيذ التوصيات والرقابة عليها
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	مبادرات الوقاية من النزاعات تشارك التجارب في هذا الإقليم مع المناطق الأخرى التي تعاني من النزاع
3. طرق تعزيز الاستجابة	تزويد المرأة بالتدريب على التفاوض والاتصال وحل النزاعات وتقديم المشورة الفنية وبناء الشبكات لتعزيز مشاركتها
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	لا ينطبق
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	التثقيف والمناصر على السلام ضد العنف والنزاع الذي يستهدف المرأة أو الذي تمارسه هي مراقبة الإعلام وخطاب الكراهية وتشجيع التقارير الحساسة للنزاع

مساواة النوع الاجتماعي: حماية المرأة والفتاة من العنف القائم على الجنس

مساواة النوع الاجتماعي

حاجة ذات أولوية 2: حماية المرأة والفتاة من العنف القائم على الجنس

1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تقديم المأوى الآمن للنساء والفتيات في مناطق النزاع مثل المخيمات والمراكز والملاجئ رصد حالات العنف ضد المرأة وإحالتها إلى السلطات المختصة تقديم الدعم والإحالة للضحايا إلى المساعدة الصحية أو النفسية أو القانونية المختصة
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	خلق آليات للوقاية والتثقيف عن حقوق المرأة
3. طرق تعزيز الاستجابة	تقديم الدعم الملموس طبقا للاحتياجات الحقيقية المحددة للنساء الضحايا
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	لا ينطبق
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	التوعية عن الانتهاكات أوساط جميع أفراد المجتمع وتقليل الخوف المجتمعي من التحدث عن القضايا التي تشجع على الإبلاغ عن حالات الاعتداء الجنسي

مساواة النوع الاجتماعي: الزواج المبكر والاتجار بالبشر

مساواة النوع الاجتماعي

حاجة ذات أولوية 3: الزواج المبكر والاتجار بالبشر

1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	إنشاء برامج توعية لمواجهة المشاكل من خلال استخدام المراكز الصحية والمدارس ووسائل الإعلام
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	التوعية اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي ومنفذي الزواج المبكر الانتقاد العلني للآباء الذين يزوجون فتياتهم زواجا مبكرا
3. طرق تعزيز الاستجابة	تعزيز مشاركة المجتمع في مكافحة الممارسات الدعم القانوني

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تقديم المساعدة الخاصة لضحايا الزواج المبكر والاتجار بالبشر (المأوى والمساعدة القانونية والدعم النفسي)
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تقديم الحوافز لجعل الإباء يسجلون أبنائهم في المدرسة وتغطية مصاريف التعليم

مساواة النوع الاجتماعي: تجنيد الأطفال

مساواة النوع الاجتماعي حاجة ذات أولوية 4: تجنيد الأطفال	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	استراتيجية الاتصال وتوزيع الرسائل المتعلقة بالقانون الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان مراقبة استخدام الأطفال المجندين (تحت سن الخامسة عشر) في الجماعات المسلحة
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	الحد من استخدام الأطفال في المعارك من خلال المناصرة وفي نفس الوقت وضع الإعلام المضاد عين الاعتبار والإطار الاجتماعي الثقافي إعادة إدماج و/أو الدعم النفسي والتثقيفي للأفراد القاصرين المنضمين لجماعات مسلحة
3. طرق تعزيز الاستجابة	أنشطة حماية الطفل (مثل التقييم والمناصرة) فيما يتعلق باستخدام الأطفال في جماعات الدفاع المحلية (نشاط طوير الأمد) وتقديم البدائل مثل (الرياضة الخ)
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	العمل مع الأمهات للعمل ضد تجنيد الجنود الأطفال
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تغطية جميع المناطق والجماعات المسلحة وليس فقط مجموعة واحدة (مثل الحوثيين) التركيز على كيف يفيد الأطفال المجتمع وعن أهمية حماية الأطفال بالإضافة إلى الحجج القانونية وحقوق الأطفال

تفاقم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة

امتد النقاش أبعد من ذلك من خلال النظر في التغييرات في الاحتياجات وكيف يتوجب الاستجابة لتغير الوضع (إذا تفاقم الوضع أو انخفضت حدة النزاع) وجاءت المجموعة بالتائج التالية ضمن فئات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والأمن وإقامة العدل والمساواة بين الجنسين، تليها مناقشة الفرص المتاحة لإقامة شراكات جديدة أو أقوى.

رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان

في حال تفاقم النزاع ستزيد الحاجة إلى توثيق ورصد انتهاكات حقوق الإنسان مما من شأنه أن يزيد أيضا من عدد الحالات. ويمكن أن تشمل الاستجابة وضع خطة الاستعداد للطوارئ للاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والإبلاغ عنها في الوقت المحدد وإنشاء شبكات محلية من المتطوعين لجمع البيانات وإعداد التقارير (بما في ذلك العاملين في مجال الصحة وموظفي المستشفى ومؤسسات المجتمع المدني المحلية) وإقامة نظام التنسيق والتعاون مع المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان. وبالنظر في الحاجة إلى المساءلة والتدخل الدولي لحماية المدنيين فإن الحاجة ستزداد أيضا ويجب أن تتضمن الاستجابة المثالية الإبلاغ الفعال وفي الوقت المناسب عن الانتهاكات الجسيمة لإبلاغ اتخاذ الإجراءات من جانب المجتمع الدولي.

في حالة انخفاض حدة النزاع ستكون هناك حاجة لمزيد من التحقيقات المعمقة حول تأثير الحرب على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وستكون هناك حاجة إلى آلية مساءلة وطنية مستقلة بما يتماشى مع نتائج الحوار الوطني. ويمكن أن تشمل الاستجابة في هذا السيناريو إرسال البعثات الميدانية لإجراء عمليات التقييم وجمع المزيد من البيانات والأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان وإعادة صياغة الدستور وقانون العدالة الانتقالية والإصلاح المؤسسي.

الشركاء الذين تم تحديدهم كأساسيين في إطار هذه القضية هم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في المحافظات (الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء وما إلى ذلك) والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجالس المحلية والاتحادات والنقابات (المرأة والشباب ووسائل الإعلام ونقابات المحامين) ووزارة الداخلية - الدفاع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية. وبمناقشة آلية حماية حقوق الإنسان تم تحديد الأطراف المجتمعية والاجتماعية والدينية (الأئمة) أيضا بأنهم مهمين ومن شأن الاستجابة أن تتطلب إنشاء شبكات محلية للمدافعين عن حقوق الإنسان فضلا عن بناء القدرات.

الأمن وإقامة العدل

بعد تقييم للعلاقة بين تفاقم الصراع أو انخفاض حدة النزاع بالأمن وإقامة العدل توصلت المجموعة إلى أن هناك حاجة إلى زيادة بناء السلام المحلي مع تفاقم الصراع، ويؤدي تفتت الجماعات المسلحة والأراضي في العديد من المناطق إلى انخفاض جدوى المشاركة في بناء السلام. وفي حالة حدث ذلك فإن الاستجابة بحاجة إلى الحصول على مساحة للحوار (بمثابة قناة للحوار) والتركيز على مناطق محددة / أضيق بدل الأراضي الواسعة (مثل الأسواق والمدارس بدلاً عن المحافظات). وسيتيح انخفاض حدة النزاع فرصة للربط بين بناء السلام المحلي والوطني والتركيز أكثر على المصالحة ومنع التراجع عن أو الخروق لوقف إطلاق النار. ستكون هناك حاجة أقل لهذا النوع من بناء السلام على مستوى عال وأكثر حاجة في المستويات الدنيا (الصراعات القائمة من قبل). ويمكن أن تشمل الاستجابة إشراك الشيخ الدهمان ويحتمل أن تركز أكثر على المناطق الحضرية والصراعات المحتملة على نطاق منخفض وبين القبائل وداخلها (أكثر عددا).

وعند التفكير في مسألة آليات التحكيم التقليدية في حال تفاقم النزاع كان من المسلم به أنه في حين أن الحاجة إلى مثل هذه الآليات سيزيد فإنه سيكون أقل جدوى على مستوى الفرد / المجتمع. ستكون هناك صراعات قبلية أكثر وسوف تكون هناك حاجة إلى

التحكيم لمعالجة صراعات جديدة في المناطق التي يستقر فيها النازحين. الاستجابات المقترحة لهذا السيناريو هي توسيع المجموعة المستهدفة في برامج بناء القدرات -ليس فقط لتشمل شخصيات قبلية ولكن أيضا للشرطة والمنظمات غير الحكومية / منظمات المجتمع المدني وغيرها، والمزيد من التركيز من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء في التنمية على المرأة في التحكيم ضمن ظروف معينة (على سبيل المثال مخيمات النازحين)

في حالة انخفاض حدة النزاع سيكون البناء على هذه الآلية أكثر جدوى وما تزال هناك حاجة لها، فانخفاض حدة النزاع من شأنه أيضا أن يوفر فرصاً لربط الآلية التقليدية مع النظام القضائي الرسمي. ستكون هناك حاجة للتحكيم في التوترات والصراعات التي تنشأ نتيجة للمصالحة والديون. وينبغي أن تشمل استجابة النظام القضائي الرسمي بشكل أكبر - مع تطورها. يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان ودمج قدرات التحكيم في مشاريع الإنعاش المبكر والمصالحة.

ستكون الشراكات ذات الصلة التي سيتم بناؤها لاستجابة أفضل للأمن واحتياجات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد وقف إطلاق النار سيكون وحدات غير حزبية (ويجب تحديدها) ممثل دول مجلس التعاون الخليجي ومراقبي الأمم المتحدة / إدارة عمليات حفظ السلام (وهذا يتطلب التخطيط والتنسيق) ووكالات الحكومة اليمنية والجهات المانحة الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وسيكون هناك إجراء فوري لتسجيل وتصنيف المقاتلين.

المساواة بين الجنسين

في حال تفاقم النزاع فإن الحاجة إلى مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام تتزايد حيث أن الوضع بالنسبة للمرأة يزداد سوءا وفرص المشاركة والتفاوض على قرارات السلام تصبح أكثر محدودة. وسيضمن ذلك ازدياد الحاجة للتخفيف عن المزيد من الضغوط على إشراك المرأة في عمليات المشاركة السياسية. وعلى الاستجابات لتدهور الوضع أن تنظر في الصعوبات في رصد وتوثيق الانتهاكات ضد النساء الناشطات مع تركيز خاص. ستكون هناك حاجة إلى توازن بين الاحتياجات الإنسانية والحاجة إلى تعزيز ومناصرة مشاركة المرأة بين الجماعات المختلفة وخاصة النساء على مستوى القاعدة الشعبية هناك.

في حالة انخفاض حدة النزاع سيتم إعطاء المزيد من الاهتمام إلى مسألة مشاركة المرأة ودورها في بناء السلام، وسيكون احتمال الدعم من الأطراف ذات العلاقة والشركاء الدوليين أكبر، في هذا السيناريو ستعطي مساحة أكبر لبناء القدرات ومأسسة المبادرات النسوية، بحيث تتغير أدوار النساء من ناشطات إلى مهنيات، وسيكون إنشاء شبكة من المجموعات النسائية ضروريا لأن المزيد من الجماعات ستندمج إلى هذه المبادرات. وينبغي أن تتضمن الاستجابات الكوتا النسائية في مختلف هياكل صنع القرار.

وفيما يتعلق بمسألة زواج الأطفال فلن يؤدي تفاقم الصراع بالضرورة إلى زيادة انتشارها، ولكن سيكون عدد الرجال المهتمين بالزواج المبكر أقل، وعند الاستجابة للحاجة لحماية حقوق الطفل من المعترف به أنه من المهم إيجاد فرص للأسر ليكون لها دخل أساسي. ويمكن أن تكون الاستجابة الأخرى بوضع برامج تعليمية لإشراك الفتيات الصغيرات اجتماعيا. أما انخفاض حدة النزاع فستؤدي إلى زيادة كبيرة في مشكلة الزواج المبكر، وخصوصا عندما تكون الأسر في حاجة ماسة للنقد لإعادة بناء وترميم ممتلكاتها وبسبب تأخر

التعليم في المناطق المتأثرة بالحرب. ويمكن أن تشمل الاستجابة رفع مستوى الوعي حول الزواج المبكر وتسريع عودة الأطفال (وخاصة الفتيات الصغيرات) إلى المدرسة واستخدام المؤسسات الدينية لتعزيز مفهوم حماية الأسر الضعيفة.

لتقديم دعم أفضل لحاجة مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام اقترح التعاون مع الأحزاب والقيادات السياسية لتحقيق مستوى أعلى من مشاركة المرأة في كياناتها، فضلاً عن التعاون مع ممثلي المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية الدولية والبعثات الدبلوماسية. ويمكن أيضاً مناصرة تعبئة المجموعات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية على مستوى المجتمع المحلي وتعزيزها من خلال التعاون مع وسائل الإعلام. ولتحقيق ذلك تقترح إجراءات فورية لإقامة فعاليات توعية مع الأحزاب السياسية والقادة (واستخدام السياسات النساء كنقطة دخول) وإنشاء لجنة توجيهية تضم جميع الجهات الفاعلة في مسألة مشاركة المرأة وإلى الشروع في إنشاء شبكات لتسهيل حملة مناصرة.

عند مناقشة كيف يمكن للمرأة الوصول بشكل أفضل إلى حصتها العادلة من المساعدة الاجتماعية يُعتقد أن الشركاء المهمين هم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والصناديق ذات الصلة (ولا سيما صندوق الرعاية الاجتماعية) والمنظمات النسائية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة والقطاع المصرفي لتسهيل التحويلات النقدية والقطاع الخاص والقضاء للتعامل مع الشكاوى. وتشمل الإجراءات الفورية المطلوبة تقييم تخطيطي لتحديد حجم ومشاكل النساء المحرومات من الوصول العادل إلى المساعدة الاجتماعية، وإنشاء لجنة متعددة القطاعات للإشراف على التوزيع وللتعامل مع الشكاوى، وتعبئة المحامين والمنظمات النسائية غير الحكومية والنشطاء لمساعدة النساء في تقديم ومتابعة الشكاوى، والتعاون مع القطاع المصرفي والقطاع الخاص للتوصل إلى حلول خلاقة لتمكين الوصول العادل إلى الخدمات الاجتماعية على سبيل المثال عن طريق استخدام بطاقات الائتمان والكوبونات والهواتف النقالة الخ.

6. الحكم (الإدارة العامة والتماسك الاجتماعي وتمكين المرأة)

بعد تحديد أولويات الاحتياجات على النحو المحدد في مرحلة المشاورات التمهيدية تقسمت المجموعة إلى مجموعات فرعية وناقشت الاستجابات المتعلقة بالاحتياجات في مجالات الحكم. وقد تم تحديد خمسة عشر حاجة ذات أولوية في إطار ثلاثة مجالات موضوعية هي: بناء السلام (تنفيذ عملية الحوار المجتمعي ومحادثات سياسية شاملة للشروع في الإصلاحات الهامة والمعالج الانتقالية والمناصرة الإعلامية والشراكة مع / بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) وتمكين المرأة (تعزيز الدور القيادي للمرأة في الأحزاب السياسية وتعزيز مشاركة المرأة في صنع السلام والشراكات مع / بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص)، والتماسك الاجتماعي (إعادة بناء المؤسسات والمرافق المجتمعية التي مزقتها الحروب والهوية الوطنية والحقيقة والمصالحة) والإدارة العامة (اللامركزية على المدى القصير ووظائف الحكومة الأساسية على المستوى المركزي / الوطني على المدى القصير والإنعاش وإعادة الإعمار على المدى القصير والإنعاش وإعادة الإعمار على المدى المتوسط).

بناء السلام: تنفيذ عملية الحوار المجتمعي

بناء السلام	
حاجة ذات أولوية 1: تنفيذ عملية الحوار المجتمعي	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	المساعدة على التوسط للتوصل إلى وقف إطلاق النار المحلي وتدابير بناء الثقة ضمان الوصول إلى المساعدات الإنسانية بدء الحوار بين الطوائف والمشاركة المدنية.
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	مبادرات المصالحة معالجة المظالم من خلال النظام التقليدي إدارة الوقاية والصراع تحديد المشاكل ودعم قادة المجتمع المحليين الرئيسيين
3. طرق تعزيز الاستجابة	تدريب الوسطاء المحليين وبناء قدراتهم
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	دعم المبادرات النسوية في المجتمعات المحلية (التمويل الصغير والصحة والتعليم...) تأهيل النساء في القيادة الغير رسمية ودور الوساطة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	التقييم المحلي للاحتياجات والأطراف ذات العلاقة رصد نتائج المبادرات المحلية وضع أولويات السلامة / الأمن ومصادقية المشاركين

بناء السلام: مباحثات سياسية شاملة لبدء الإصلاح الضرورية ومعالم العملية الانتقالية

بناء السلام	
حاجة ذات أولوية 2: مباحثات سياسية شاملة لبدء الإصلاح الضرورية ومعالم العملية الانتقالية	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	إعادة بدء المشاورات السياسية
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تخطيط وتحديد المخاوف الرئيسية للأطراف المتحاربة إشراك القادة القبليين في العملية السياسية
3. طرق تعزيز الاستجابة	إنشاء آلية مستقلة لتنفيذ ورصد قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	دعم تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني عن توصيات المرأة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	مراجعة صياغة الدستور والهيكل الفدرالي

بناء السلام: المناصرة الإعلامية

بناء السلام حاجة ذات أولوية 3: المناصرة الإعلامية	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	استخدام الإذاعة لمواجهة الكراهية الإعلامية تشجيع مجموعات الشباب للتواصل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تطوير البنية التحتية لاستخدام الإنترنت / الاتصال الإعلامي: المراكز العامة / المجتمعية للإنترنت / الكهرباء توثيق/ الإبلاغ عن الوضع للاستخدام الدولي والوطني
3. طرق تعزيز الاستجابة	الإطار القانوني للإعلام التعددي حملات دعم المنظمات غير الحكومية التوعية وبناء القدرات (بناء على تجربة مؤتمر الحوار الوطني) لتجنب الرسائل المتضاربة
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	وضع رسائل لتشجيع مشاركة المرأة في بناء السلام مشاركة المعلومات عن الملاذ الآمن المحتمل وتوصيل المعونة الإنسانية وما إلى ذلك.
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	رصد وسائل الإعلام إنشاء واعتماد مدونة قواعد السلوك "المحتوى المشترك"

بناء السلام: الشراكة مع / بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

بناء السلام	
حاجة ذات أولوية 4: الشراكة مع / بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تحديد القيادات الشابة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية دعم قدراتها (بقدر الإمكان) بناء شبكة غير رسمية
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	برنامج القيادة الشبابية في مختلف المحافظات دعم مبادرات الشباب
3. طرق تعزيز الاستجابة	استخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم الخدمات استقطاب استثمارات القطاع الخاص لتشجيع التأهيل الشامل ومعالجة التهميش
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	إعطاء الأولوية لتمكين المرأة في القيادة الشابة خطط التمويل متناهية الصغر للنساء دعم المرأة والتركيز على منظمات المجتمع المدني في بناء السلام
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	اختيار متوازن للمشاركين التوعية بالمصالح الشخصية السلبية

تمكين المرأة: تعزيز القيادات النسوية في الأحزاب السياسية

تمكين المرأة	
حاجة ذات أولوية 1: تعزيز القيادات النسوية في الأحزاب السياسية	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	قيادة المرأة للحوار على المستوى المجتمعي
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تطبيق الأحزاب السياسية للكويتا نسبة 30% وقرارات الأمم المتحدة رقم 1325 و2218 المادة رقم 16
3. طرق تعزيز الاستجابة	ضمان تمثيل ومشاركة المرأة في جميع عمليات بناء القدرات واللجان

4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تأسيس وتمكين شبكات المرأة ضمن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	الالتزام بتعاليم مخرجات مؤتمر الحوار الوطني

تمكين المرأة: تعزيز مشاركة المرأة في صناعة السلام

تمكين المرأة	
حاجة ذات أولوية 2: تعزيز مشاركة المرأة في صناعة السلام	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	خلق القيادات النسائية للزخم لعقد حوار بين مجتمع المديرية القيادات النسوية المجتمعية تقود مباحثات السلام من خلال الروابط والعلاقات الاجتماعية والأسرية
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	إنشاء القيادات النسوية في منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لشبكة لدعم عملية بناء السلام
3. طرق تعزيز الاستجابة	تخطيط القيادات النسوية المحلية / المديرية بناء القدرات في مجال التفاوض والوساطة
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بالمرأة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	احترام المعايير / القيم الاجتماعية والدينية تكييف الأدوات / آليات المحلية المناسبة

تمكين المرأة: الشراكة مع / بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

تمكين المرأة	
حاجة ذات أولوية 3: الشراكة مع / بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	منظمات المجتمع المدني تنسق لقيادة الخدمات الإدارية والمساعدات الإنسانية

2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تعزيز شبكات منظمات المجتمع المدني النسوية
3. طرق تعزيز الاستجابة	تطبيق الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	قيادة المنظمات النسوية للعملية
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	التنسيق مع الإدارة المحلية والمجالس المحلية

التماسك الاجتماعي: إعادة بناء المؤسسات والمرافق المجتمعية التي مزقتها الحرب

التماسك الاجتماعي	
حاجة ذات أولوية 1: إعادة بناء المؤسسات والمرافق المجتمعية التي مزقتها الحرب	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تخطيط التماسك الاجتماعي في أجندة الجهات المانحة
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تقديم المجالس المحلية تحليل قائم على الاحتياج يساهم في تخطيط الميزانية
3. طرق تعزيز الاستجابة	إعادة بناء وتوسيع المدارس لخدمة وظائف المراكز المجتمعية
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	جميع المرافق العامة الجديدة يجب بنائها مع وصول متساوي للنساء والرجال إعادة بناء قوة الشرطة: التقارير النسوية عن الانتهاكات
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	المنظمات الغير حكومية المحلية والدولية تساهم في التخطيط وتحديد الأولويات في المجالس المحلية

التماسك الاجتماعي: الهوية الوطنية

التماسك الاجتماعي حاجة ذات أولوية 2: الهوية الوطنية	
إعداد الرسائل الغير تقسيمية الرئيسية تحويل سكرتارية الحوار الوطني إلى منتدى لإعداد أجندة الهوية الوطنية	1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟
برنامج التحكيم المجتمعي / المحلي / القبلي (قائم على المجتمع) تصميم الاستراتيجية الوطنية لاضطراب ما بعد الصدمة (الدعم النفسي) تصميم مجموعة من المبادئ التوجيهية للأطباء لتغطية قضايا الصحة النفسية في المحافظات	2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟
الإظهار العام للدعم من قبل قادة الخليج لبرنامجا هوية الوطنية بأكمله	3. طرق تعزيز الاستجابة
استخدام سير المرأة اليمنية الشهيرة كقدوة في برنامج الهوية الوطنية	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟
خلق واعتماد مدونة لقواعد السلوك لوسائل الإعلام في اليمن وفي المنطقة	5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟

التماسك الاجتماعي: الحقيقة والمصالحة

التماسك الاجتماعي حاجة ذات أولوية 3: الحقيقة والمصالحة	
ضمان توثيق الخسائر البشرية حماية السجلات والأرشيف	1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟
تجميع وتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق تشكيل / إعادة إنشاء لجنة تحقيق وإعادة تشغيل لجنة الحقيقة والمصالحة (قانون) استكمال تنفيذ النقاط العشرين تعزيز / إعادة تنشيط القدرات المحلية على التوسط	2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟
دعم اللجان القائمة في التنفيذ (لجنتي المسرحين قسريا والأراضي)	3. طرق تعزيز الاستجابة

ربط هذه العملية مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والعدالة الانتقالية	
إضافة تركيز خاص على كيفية التعامل مع الثأر بطريقة غير عنيفة	
إفادة من الحكومة بأن الذين ماتوا هم شهداء قاتلوا من أجل اليمن	
ضمان المستوى المناسب لمشاركة المرأة في مننديات المصالحة	4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟
لا ينطبق	5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟

الإدارة العامة: اللامركزية على المستوى القصير

الإدارة العامة	
حاجة ذات أولوية 1: اللامركزية على المستوى القصير	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تقييم وتمكين وتجهيز الوحدات الإدارية والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية (على نطاق محدود / عدد المديرية في المحافظة)
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تقييم وتمكين وتجهيز الوحدات الإدارية والمجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية على المستوى الوطني
3. طرق تعزيز الاستجابة	الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع المحلي
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	ضمان تمثيل لا يقل عن 30% للمرأة وأن يتم تمثيل ومعالجة احتياجات ومطالب المرأة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تطوير آلية للمشاركة بين النازحين والمجتمعات المضيفة لتيسير الحوار المجتمعي وتعزيز التماسك الاجتماعي تطوير آلية للتنسيق مع الأطراف المحلية والدولية على مستوى المديرية

الإدارة العامة: الوظائف الرئيسية للحكومة على المستوى المركزي / الوطني على المدى القصير

الإدارة العامة	
حاجة ذات أولوية 2: الوظائف الرئيسية للحكومة على المستوى المركزي / الوطني على المدى القصير	
6. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	تجهيز مكاتب المحافظين لتنفيذ العمليات الأساسية والتنسيق والتكامل مع الهياكل المحلية تأهيل مكاتب المحافظين وإدارة المديرية لتنفيذ عمليات معززة لتحسين فرص الحصول على جودة الخدمات الأساسية
7. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تأهيل مكاتب المحافظين وإدارة المديرية لتنفيذ العمليات المعززة لتحقيق وصول أفضل وذات جودة للخدمات الأساسية
8. طرق تعزيز الاستجابة	ضمان الشراكة بين المنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتقديم الخدمات والرقابة والتقييم تبني المبادئ الرئيسية للحكم الرشيد وهي الشفافية والمساءلة والاستجابة طبقا لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني تمكين / تأهيل المنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ليكونوا قادرين على المشاركة مع الحكومة
9. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	خلق مساحة وصوت للمرأة واحتياجاتها ومطالبها تمكين المرأة وبناء قدراتها لجعلها مناصرة فاعلة لمطالب واحتياجات النساء
10. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	ضمان التنسيق مع الأطراف ذا العلاقة مثل اللجان الشعبية على القضايا والخدمات الرئيسية

الإدارة العامة: الانتعاش وإعادة الإعمار على المدى القصير

الإدارة العامة	
حاجة ذات أولوية 3: الانتعاش وإعادة الإعمار على المدى القصير	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	حماية وتعزيز مرونة وصمود المجتمع المحلي والمؤسسات الرئيسية لوضع أسس للانتعاش وإعادة الإعمار تضمين التنمية في آليات التكيف
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	استكمال تقييم الاحتياجات الاتفاق على الأولويات المشتركة المتماشية مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تنسيق الاستجابة والموارد بين الشركاء الوطنيين والدوليين
3. طرق تعزيز الاستجابة	استكشاف الموارد المحلية والوطنية مشاركة المجتمعات المحلية في وضع الأولويات مشاركة الهياكل القائمة استكشاف نهج وقنوات جديدة للتسليم مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل مبكر
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تأهيل منظمات المجتمع المدني النسوية لتكون مناصرة فاعلة لقضايا المرأة مشاركة منظمات المجتمع المدني النسوية في المرونة والانتعاش وإعادة الإعمار البناء على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني من مجموعة عمل المرأة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	إشراك المجتمعات المحلية في وضع الأولويات والتنفيذ والرقابة والتقييم تمكين المنظمات الغير حكومية المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في التقييم وترتيب الأولويات بدء حوار على المستوى المجتمعي على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ذات الصلة.

الإدارة العامة	
حاجة ذات أولوية 4: اللامركزية على المدى المتوسط	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	ربط المستوى المحلي ومستوى المحافظة في الحكومة تقييم وتمكين وتجهيز الوظائف الإدارية والتنفيذية للحكومة على مستوى المحافظة
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	ربط مستوى المحلي والمحافظة والإقليمي للحكومة تقييم وتمكين وتجهيز الوظائف الإدارية والتنفيذية للحكومة على مستوى المحافظة والإقليم
3. طرق تعزيز الاستجابة	ضمان الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني تمكين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني من المشاركة مع الحكومة على مختلف المستويات استكشاف نهج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تأهيل المنظمات النسائية غير الحكومية للتعاون مع الحكومة على مختلف المستويات وعلى المناصرة لقضايا النوع الاجتماعي ضمان معالجة احتياجات ومطالب المرأة على مختلف المستويات تعزيز وضمان تنفيذ توصية مؤتمر الحوار الوطني (الكوتا 30%)
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تعزيز المساواة الاجتماعية من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية والمجالس المحلية لتكون بمثابة حراسة تمكين المنظمات غير الحكومية المحلية والمجالس المحلية من خلال بناء القدرات والحصول على المعلومات تيسير بناء قدرات وسائل الإعلام على التحقيق والإبلاغ الموضوعي والوظائف التحريرية

الإدارة العامة: الوظائف المركزية للحكومة على المستوى المركزي / الوطني على المدى المتوسط

الإدارة العامة	
حاجة ذات أولوية 5: الوظائف المركزية للحكومة على المستوى المركزي / الوطني على المدى المتوسط	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	زيادة التغطية الجغرافية لتقوية قدرات مكاتب المحافظين لتنفيذ العمليات الأساسية والتنسيق وتكامل الهيكل المحلي
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت حدة النزاعات؟	تأهيل مكاتب المحافظين وإدارة المديرية لتنفيذ عمليات معززة لتحسين فرص الحصول على وجودة الخدمات الأساسية ضمان تبني مبادئ الحكم الرشيد واتخاذ إجراءات بشأنها
3. طرق تعزيز الاستجابة	مواصلة بناء الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتقديم الخدمات والمراقبة والتقييم تطوير وإضفاء الطابع المؤسسي على مدونة لقواعد سلوك الحكومة والمؤسسات الأساسية.
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	تعزيز قدرات اللجنة الوطنية للمرأة على المستويات المحلية والمستوى الوطني / المركزي للمناصرة ورصد وتقييم عمل المؤسسات الحكومية الأساسية في مجال قضايا المرأة
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	تعزيز وجعل النقاط العشرين والإحدى عشر أولوية وضمان تنفيذها "النقاط 20 + 11" إحياء وتقديم الدعم اللازم للجنة الأراضي ولجنة المسرحين قسرياً في المحافظات الجنوبية

الإدارة العامة: الانتعاش وإعادة الإعمار على المستوى المتوسط

الإدارة العامة	
حاجة ذات أولوية 6: الانتعاش وإعادة الإعمار على المستوى المتوسط	
1. ما يمكن عمله في المناطق شديدة النزاع / الآن؟	توسيع الحماية وتعزيز المرونة والصمود على مستوى المجتمع والمؤسسات الرئيسية مراقبة الأضرار
2. ما يمكن عمله في المناطق منخفضة النزاع / إذا انخفضت	التنفيذ بحسب الأولويات المشتركة

حدة النزاعات؟	الحفاظ على وتعزيز التنسيق بين الشركاء الوطنيين والدوليين تحسين جودة وكمية الخدمات الأساسية المقدمة
3. طرق تعزيز الاستجابة	دعم جهود الحكومة في الانتعاش وإعادة الإعمار ضمان مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات الغير حكومية الدولية والقطاع الخاص في الانتعاش وإعادة البناء (وضع الأولويات والرقابة والتقييم) ضمان وضع القواعد والإجراءات طبقاً لمبادئ الحكم الرشيد / مخرجات مؤتمر الحوار الوطني
4. طرق تعزيز أصوات المرأة والمساواة بين الجنسين؟	ضمان مشاركة المرأة في وضع الأولويات والرصد والتنفيذ بما يخص الانتعاش وإعادة البناء
5. الطرق التي يمكن للاستجابة تخفيف التوترات / بناء السلام؟	ضمان التوازن الجغرافي بين الاستجابة وتقديم جهود الانتعاش وإعادة الإعمار التكيف للنزاعات المتحولة الإعداد لعودة النازحين وإعادة إدماجهم الحفاظ على الهياكل المحلية وتعزيزها (القائمة على المجتمع) للحوار المحلي وإعادة الإعمار

تفاقم الصراع / انخفاض حدة الصراع والإجراءات الفورية وفرص الشراكة

عند مناقشة مواضيع بناء السلام وتمكين المرأة والتماسك الاجتماعي والإدارة العامة في حالة تفاقم الصراع أو انخفاض حدة النزاع جاءت المجموعة بالأفكار التالية:

بناء السلام

عند نظر المجموعة في بناء السلام لم ترى المجموعة تزايد الحاجة إلى بناء السلام في حالة تفاقم الصراع أو التهدة ولكن المجموعة تعرفت على وأقرت عدد من الفرص الجديدة في الاستجابة في حالة التهدة، ففي الحالتين التصعيد أو التهدة لن يكون هناك أي تغيير في الحاجة لتنفيذ عملية الحوار المجتمعي، فانخفاض حدة النزاع سيناريو من شأنه أن يوفر فرصاً لجهود الإنعاش وإعادة إدماج الميليشيات في الحياة المدنية وإعادة إدماج الأطفال المجندين. وسيكون من الممكن إقامة محادثات سياسية شاملة للشروع في إصلاحات حاسمة والعملية الانتقالية في حال انخفاض حدة النزاع، من خلال على سبيل المثال ضمان عملية مصالحة شاملة أفضل، والشروع في إصلاح القطاع الأمني وبدء العدالة الانتقالية على أساس المعايير المحلية / القبلية التقليدية. ومن شأن الانخفاض في حدة النزاع أن يسمح أيضاً بتحسين المناصرة الإعلامية واستخدام وسائط الإعلام في جهود المصالحة.

في تقييمها لتعزيز الدور القيادي للمرأة في الأحزاب السياسية وفي صنع السلام وجدت المجموعة فرص للاستجابات من خلال دعم ائتلاف للقيادات النسائية لتولي المشهد السياسي من خلال ضمان قيام النساء بالحوار على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، وضمان أن يتم تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتنفيذ أنشطة التوعية مع المجتمع الدولي من أجل السلام والتنمية.

التماسك الاجتماعي

انتقلت المجموعة إلى موضوع التماسك الاجتماعي أولاً من خلال النظر إلى الحاجة إلى إعادة بناء المؤسسات والمرافق المجتمعية التي مزقتها الحرب، فسيطلب تفاقم الصراع ترسيم المناطق والملاجئ الآمنة بالتعاون مع الهياكل المحلية، في حين أن انخفاض حدة النزاع سيدعو لإدراج قضايا التماسك الاجتماعي على جدول أعمال مؤتمر المانحين المحتملين. أما فيما يتعلق بالاستجابات ففي حالة تفاقم الصراع يجب أن تشمل الاستجابة إنشاء سجل للمرافق الحيوية والبنى التحتية والمواقع التراثية التي يجب أن يبقى المقاتلين خارجها، وينبغي أن تتضمن الاستجابة في حالة انخفاض حدة النزاع يجب الحصول على دعم المانحين لتركيز الاهتمام اليمني على بناء البنى التحتية لبناء المجتمع بالتعاون مع المجالس المحلية.

وعند مناقشة المجموعة للتماسك الاجتماعي المرتبط بالهوية الوطنية فسيتكون هناك حاجة للاستجابة للاستقطاب الاجتماعي في حالة تفاقم النزاع، في حين أن انخفاض حدة النزاع من شأنه أن يوفر فرصة لبناء عقد اجتماعي جديد. يمكن للاستجابة للاستقطاب الاجتماعي أن تكون من خلال تحديد المصادر المحلية للنفوذ والوسطاء المحتملين والقادة المحليين والدينيين والقبليين. في حالة انخفاض حدة النزاع لن يكون هناك إمكانية لبدء عملية بناء الثقة وإنشاء لجان المصالحة عبر الأقاليم وكذلك البناء على الحوار القبلي.

إن الحاجة إلى الحقيقة والمصالحة لن تتغير في كلا السيناريوهين، حيث أن النزاع في مستويات مرتفعة أساساً، وسيطلب تفاقم الصراع رصد انتهاكات حقوق الإنسان في حين أن انخفاض حدة النزاع من شأنه أن يوفر فرصة لإنشاء مجالس محلية من "العقلاء" لتقديم الوساطة (أي دور إداري) واستخدام المعايير المحلية كوسيلة لإعادة تنشيط وتحقيق العدالة الانتقالية

الإدارة العامة

عند مناقشة المجموعة لقضية اللامركزية كجزء من الإدارة العامة جاءت المجموعة بعدد من التغييرات في الاحتياجات في حالة انخفاض حدة النزاع. ويشمل ذلك التقدم نحو الفيدرالية وإصلاح النظام الانتخابي والمشاركة المجتمعية وتعزيز الشفافية والمساءلة. ويمكن أن تشمل الاستجابات قرار مدروس من الناحية الفنية على الهيكل الاتحادي والمشاورات العامة والتوعية على الاستفتاء الدستوري وصياغة القوانين واللوائح الاتحادية وسجل الناخبين الجديد وهيئة جديدة مستقلة لإدارة الانتخابات والجدول الزمني للانتخابات / التوعية / الاتصالات وقانون انتخابي جديد وزيادة تعميق الدعم على مستوى المجتمع والمديرية / المحافظة والمستوى الإقليمي. ويمكن أن تشمل أيضاً تنشيط ودعم إطار الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة وتفعيل ودعم إطار الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وتنفيذ قانون الوصول إلى المعلومات ودعم إنشاء الهيئات الرقابية وإنشاء شبكات الشفافية محلياً وأخيراً تعزيز دور وسائل الإعلام من خلال تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بالإعلام.

وعند نظر المجموعة في الوظائف الحكومية الأساسية على المستويات المركزية (الوطنية) أقرت المجموعة عدد من التغيرات في الاحتياجات ستنبع حال انخفاض حدة النزاع من بينها إصلاح القطاع العام (المركزي والإقليمي والمحلي) ووضع استراتيجية وطنية وخطة التنفيذ وإصلاح الخدمة المدنية. وستشمل الاستجابات والمعالجات لهذه الاحتياجات إنشاء وتكوين عدد من الوزارات والحاجة لتوضيح دور ومهام الرئيس ورئيس الوزراء والوزارات وإعادة تشكيل وتأهيل الهيئة الوطنية لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وضرورة تعبئة الموارد مع الشركاء الدوليين وتشكيل لجنة الخدمة المدنية، والتأكد من قائمة موظفي الخدمة المدنية وإزالة الموظفين الوهميين وحالات الازدواج الوظيفي والمتقاعدين. ويقترح أيضا أن يتضمن ذلك تطوير ومأسسة مدونة لقواعد السلوك للحكومة تستند على الجدارة والشمولية ووجود حصة للمرأة.

دراسة احتياجات الإنعاش وإعادة الإعمار وتسليط الضوء على الاحتياجات التالية: دمج وتحديد أولويات الاحتياجات الوطنية وتقييم وتطوير خطة الاستجابة الوطنية بما في ذلك تسهيل عودة النازحين وتحديد المجتمع المدني والأفراد المحليين والشركاء من القطاع الخاص لتنفيذ الرقابة والتقييم والشيء المهم أيضا إدارة توقعات الناس.

ومن شأن الاستجابة لهذه الاحتياجات أن تشمل إشراك المجتمعات المحلية / القطاع الخاص / منظمات المجتمع المدني في العملية وتنفيذها، وضمان مشاركة المرأة في دعم الحكومة في قيادة عملية تقييم الاحتياجات الوطنية وإنشاء وتأهيل الشبكة المدنية المحلية والوطنية بما فيها الإعلام، وتقديم الدعم لمجموعات المرأة للمشاركة في ووضع استراتيجية للتوعية + الاتصالات ودعم تنفيذها وهذا من شأنه أن يحتاج إلى ضمان العدالة الجغرافية.

وبالبحث في موضوع تعزيز أو إنشاء شراكات جديدة لتلبية الاحتياجات في جانب الحكم كانت الحاجة الأكثر وضوحا هي إشراك قادة المجتمع المحلي والمرأة ومنظمات المجتمع المدني والتأكد من تضمين جميع اللاعبين السياسيين في حال كان ذلك مفيداً للاستجابة. ومن أجل بناء السلام يقترح أن يتم تحديد أبطال السلام. وطرف آخر مهم هو الشركاء الدوليين والقطاع الخاص وكذلك القيادات الشابة. أحد الاقتراحات الملموسة الذي تقدمت به المجموعة التي تبحث في الإدارة العامة وإعادة الإعمار هو تيسير عقد مؤتمر لزعماء القبائل والمجتمع مباشرة مع الجهات المانحة الدولية لوضع جدول أعمال للمشاركة مع الحكومة اليمنية الجديدة حول قضايا التماسك الاجتماعي (تحت سيناريو انخفاض حدة النزاع) والدعوة أيضا إلى اجتماع زعماء القبائل المجتمع لمناقشة دورهم في بناء السلام والتماسك الاجتماعي.

المناقشات العامة بعد الجلسات الفرعية

بعد انتهاء الجلسات الفرعية في اليوم الثاني (بعد أن غطت النقاشات الاحتياجات والاستجابات) طُلب من المشاركين الجلوس في طاولات عشوائية ومناقشة الاستجابات الأكثر أملاً وفاعلية وابتكاراً التي نوقشت في المجموعات المنفصلة. وطلب من كل طاولة مشاركة أبرز ما جاء في نقاشاتهم. هل تليي الاستجابات الاحتياجات في المناطق شديدة النزاع؟ ماذا عن الاحتياجات في المناطق المنخفضة الصراع؟ هل تعزز صوت المرأة والمساواة بين الجنسين؟ هل تخفف حدة التوتر وتدعم بناء السلام؟

في اليوم الأخير تركزت المناقشات العامة على الشراكات الاستراتيجية الرئيسية وتعزيز التنسيق والتشاور والاتصالات، وأخيراً على النقاط الرئيسية للاجتماع.

الاحتياجات والاستجابات

مع عرض مقتطفات من المناقشات كان الموضوع المشترك الذي تم التطرق إليه والتأكيد عليه مراراً وتكراراً هو أهمية إشراك مستوى المجتمع المحلي في كل من المناطق المنخفضة والعالية الصراع، بما في ذلك إشراك المرأة وحاجة المرأة إلى المشاركة في عمليات السلام وتسييرها.

ملاحظة أخرى هي أن هناك حاجة ملحة لتوفير الخدمات الصحية، على سبيل المثال من خلال العيادات المتنقلة وذلك من خلال توفير مصادر الطاقة البديلة (أي الطاقة الشمسية) لضمان عمل المستشفيات بشكل صحيح. ومن المهم أيضاً أن تتوفر الطبيبات والمرضات الإناث في العيادات لتسهيل الرعاية الصحية للنساء. يجب أن يكون هناك تركيز خاص على حماية المرأة والطفل في جميع التدخلات المتعلقة بالحماية.

فيما يتعلق بالتعليم ذكرت حاجة ماسة واحدة وهي إدراج تعليم السلام في المناهج الدراسية على مختلف المستويات وتدريب المعلمين على التعليم لتعزيز السلام، وأحد المقترحات التي وردت اقتراح متعلق بمنع ومكافحة العنف بعمل موثيق شرف على المستوى المحلي وبين المجتمعات المختلفة. هناك حاجة لخلق جيوب سلام لتمكين القادة المحليين والسكان المحليين من إحلال السلام في مجتمعاتهم، ويجب غرس تلك الجيوب بمبادئ حقوق الإنسان ومبادئ تمكين المرأة، بحيث تكون أماكن يمكن للنازحين إيجاد ملجأ فيها.

يجب أن يكون هناك اهتمام بتمكين الشباب ودعم القيادات الشابة على سبيل المثال من خلال إشراك الشباب في توزيع المساعدات. الحاجة الأخرى الملحة التي تصب من أجل تجنب المزيد من المصاعب الاقتصادية هو استقرار العملة. هناك اقتراح آخر وهو النقد مقابل العمل من أجل تقديم الدخل الفوري للمحتاجين بما في ذلك النساء، ومن المهم تعافي القطاع الخاص لتوليد الدخل وخلق الوظائف ولكن ذلك أيضاً من أجل استخدام القطاع الخاص كقوة موحدة، ومرتبة أخرى يجب أن يكون هناك تركيز محدد على الدمج الاقتصادي للمرأة وعلى الممارسات الإدارية الجيدة.

أما في البيئات عالية الصراع فهناك حاجة لتوفير البذور لتعزيز الأمن الغذائي وللتدخلات على مستوى المجتمع المحلي التي تعمل على تحسين خدمات الصحة الحيوانية والوصول إلى المياه.

تعزيز الشراكات الرئيسية

يمكن تحسين المشاركة السياسية والدعم الفعال للشعب اليمني من خلال تحديد أفضل لترتيبات الشراكة بين المجتمع الدولي ومجلس التعاون الخليجي والحكومة اليمنية كونها ضرورية لتحقيق استجابة فعالة. الحاجة الأخرى التي سيتم الاستجابة لها من خلال هذه الشراكة هي استقرار العملة. وهناك حاجة أيضاً لوجود حلقة وصل بين تلك الجهات من جهة والهياكل المحلية من جهة أخرى. سيكون من الضروري تعزيز بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية لدعم الاستجابة الفورية من قبل المنظمات غير الحكومية

الدولية والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، وتوفير الدعم التشغيلي لجميع الشركاء الداعمين لليمن (على سبيل المثال نقص الوقود والأجور). والمبادرة الأخرى المقترحة هي تحديد أبطال السلام والوسطاء المحليين لدعم الحوار المجتمعي والاستجابة لها.

ويمكن تعزيز الشراكة مع المبادرات المجتمعية وتحسينها من خلال دعم المبادرات الشبابية المحلية في الأحياء في المناطق عالية النزاع مثل تعز، وإحياء المجالس المحلية على أساس المبادئ الإنسانية وإنشاء آلية تضمن التزامها بهذه المبادئ. يمكن أن يشارك الشباب في إعداد التقارير وتخطيط الاحتياجات والأضرار، فضلاً عن كونهم جزءاً من الاستجابة للفئات المستهدفة. وأحد المقترحات الممكنة هي تجربة مثل هذه المبادرات في المنطقتين (عالية ومنخفضة الصراع) مع مشاركة قوية للمرأة ووسائل الإعلام.

بشكل عام يمكن تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في عملية السلام من خلال قيادة نسوية عبر القطاعات في المنظمات النسائية والأحزاب السياسية وقيادات نسوية سياسية مستقلة.

ويمكن تعزيز وسائل الإعلام وإشراكها ومساهمتها في تعزيز الاستجابات، ونهج ممكن لذلك سيكون إنشاء شبكة من الصحفيين لنشر المعلومات على المستوى الوطني والدولي وتمكين اتصال ثنائي الاتجاه بين المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي / الحكومة اليمنية. يمكن أن تساعد هذه الشبكة على انتشار وسائل اتصال مشتركة للجهات المحلية الفاعلة. لمعالجة انعدام الثقة في الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة يمكن خلق شراكة بين المؤسسات التنفيذية للأمم المتحدة على الأرض والمجتمعات ووسائل الإعلام عن أهمية تقديم المساعدة إلى جميع فئات المجتمع بغض النظر عن انتماءاتها.

ويمكن أن تكون أحد الاستجابات الفعالة دعم تعاون المقيمين في الخارج ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف تعزيز الاستجابة والقضاء على الاختناقات اللوجستية لتقديم الدعم. يمكن تحديد محاورين ذوي مصداقية لتسهيل وصول دعم المقيمين في الخارج إلى جميع المناطق المحتاجة، وليس فقط المناطق التي يرتبط بها المقيمون في الخارج من خلال الروابط العائلية والمعاريف.

ومن المسلم به أيضاً أن نهج كلي ومخطط بشكل جيد ضروري لتحسين مشاركة القطاع الخاص ودعمه.

في مجال حقوق الإنسان يمكن أن تكون الاستجابة تطوير نظام قيمة جديد يتضمن مدونة لقواعد السلوك في شراكة مع منظمات حقوق الإنسان على جميع المستويات والنظر في معايير ومبادئ مثل الحياد وعدم التحيز، وعلى هذا الأساس الحصول على الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك وإنشاء شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان. ويمكن إعادة تنشيط نظام العدالة الانتقالية وذلك بدعم من منظمات حقوق الإنسان وكذلك إنشاء لجان المصالحة عبر الإقليمية (مثل نموذج جنوب أفريقيا). هناك حاجة لتحديد الترتيبات الأمنية بعد وقف إطلاق النار، وذلك باستخدام وحدات عسكرية يمنية لم تشارك في القتال. ويمكن أن يشمل الشركاء الجيش اليمني ودول مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة (حفظ السلام). وتشمل الإجراءات تحديد الوحدات العسكرية داخل اليمن التي لم تشارك في القتال ووضع استراتيجية لترتيبات ما بعد وقف إطلاق النار.

البعض الآخر يرى أنه من أجل ضمان الشمولية في بناء السلام يجب تضمين المزيد من الأطراف الأكثر اعتدالاً في الصراع من أجل ضمان تعظيم فرص السلام والمصالحة.

يمكن توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومراقبتها من خلال الشراكات بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والنقابات والجمعيات النسائية والمؤسسات الوطنية (وزارة حقوق الإنسان والإعلام) والمنظمات الدولية.

تعزيز الاتصال المتعدد بين الأطراف ذات العلاقة والتشاور والتنسيق لتلبية احتياجات الشعب اليمني

نحن بحاجة إلى أن نتعلم من الأخطاء التي ارتكبت في الماضي وعلينا أن ننظر وتأخذ بعين الاعتبار الآليات الدولية والمحلية. فهناك تمثيل أكثر ورصد للحوار الوطني. يمكن لمجموعة السفراء (10 + 4) واللجنة الوطنية وضع آلية للتعاون والتواصل وبدء المناقشات بشأن الحوار الاستراتيجي. لا يوجد هيكل تنسيقي في اليمن يجمع بين جميع الأطراف ذات العلاقة - سواء الرسمية أو غير الرسمية، وتشمل الجهات ذات العلاقة البنك الدولي/ مجلس التعاون الخليجي/ الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني وما إلى ذلك من مجموعة أصدقاء اليمن التي لم تعد تمارس أنشطتها.

إن أثر الحرب على التراث كبير جدا وهناك حاجة لبناء الشراكات لضمان وضع هموم الشعب وليس فقط مصالح النخبة عين الاعتبار. هناك حاجة لبناء القدرات والتدريب والدعم للحفاظ على الثقافة والتراث والبنية التحتية الأثرية.

على المستوى العالمي يجب أن يكون هناك تحسن في الاتصالات حول ما يحدث في اليمن فهناك فجوة تواصل كبيرة عن الاحتياجات والوضع. من منظور محلي هناك حاجة لتحسين الاتصال بين جميع شرائح المجتمعات. وأخيرا من منظور عالمي محلي يمكن أن تكون هناك مجموعات تشاورية مثل هذا الاجتماع التشاوري وفي نفس الوقت أيضا وضع آليات افتراضية من خلال وسائل الاتصالات المفتوحة لتسهيل الحوار وتبادل المعلومات.

يجب مشاركة العديد من الأطراف ذات العلاقة مثل صناع القرار في الرياض، كما أن الإرادة السياسية أمر ضروري جدا لضمان التنسيق والاتصال. لم يكن هناك تمثيل من دول الخليج في هذا الاجتماع في حين أن عليهم مسؤولية دعم إعادة إعمار اليمن. كما أن جميع الأطراف ليست متناسقة بشكل جيد ولا موجودة داخل البلد مما يعيق القدرة على التنسيق، ولكن هناك حاجة ملحة لذلك.

كان دعم المانحين للاستجابة الإنسانية بسيط جدا، وبعض من الأسباب الرئيسية لعدم وجود الدعم والتي أثرت خلال الاجتماع كانت ما يلي: عدم وجود اهتمام من وسائل الإعلام في الخارج وتصور أن معالجة الصراع والاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش تقع على عاتق دول الخليج وعدم وجود ضغط للهجرة على سبيل المثال في أوروبا - خلافا للأزمة السورية.

هذا الاجتماع هو بذرة لتعاون أكبر ويجب أن تشارك فيه الحكومة اليمنية (داخل وخارج اليمن) والرياض ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة جميعا ويجب أن يكون هناك تقييم حول ما إذا كانت الاستجابة فعالة.

إن المنظمات الدولية متخصصة في القطاعات وحتى الآن لم تكن هناك أي مشاركة فاعلة من قبل المنظمات الدولية ودعم تعبئة الموارد، كمل تعمل أكثر من منظمة في نفس المجال/النطاق وهناك حاجة إلى مزيد من التنسيق وتعبئة الموارد المشتركة.

الأفكار والتوصيات والنقاط الرئيسية

التوصيات:

- يجب على الأمم المتحدة الضغط ضد الحصار الذي يسبب مشاكل أكثر من الحرب نفسها ويجب أن يكون هناك ضغط لإيصال المساعدة الإنسانية ودخول السفن التجارية تحت إشراف الأمم المتحدة.
- إن الفصل بين القضايا السياسية والفنية مهم ولكن مصطنع، فالمشاكل الفنية مرتبطة بالقضايا السياسية "فالفصل بينها كأن تطلب من المشاركين السباحة دون التبلل". يجب أن يكون هناك شعور بمزيد من الإلحاح/ الضرورة.
- من المهم ألا تركز التدخلات فقط على المساعدات الإنسانية التي تحول اليمن إلى بلد معتمد على المساعدات الإنسانية. اليمنيين بحاجة إلى دعم فرص العمل للشباب ومن المهم أيضاً التحدث عن ومعالجة المساواة بين الجنسين.
- يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تتحمل المسؤولية في مساعدة وإعادة بناء اليمن، ويجب ألا يكون هناك تسامح مع الحرب ولا بد من وقفها، وكانت الأمم المتحدة قد فرضت عقوبات على 5 أشخاص ولكن ليس على 25 مليون شخص. الحصار الحالي على اليمن يتجاوز قرار الأمم المتحدة ويجب أن تُدعى دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية للمساعدة في وقف الحصار.
- يجب أن تبلور الشراكات على الأرض ويجب أن يعود الشركاء الثنائيين العودة إلى صنعاء وينطبق الشيء ذاته على البنك الدولي / صندوق النقد الدولي - على غرار وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في اليمن.
- يجب على البنك الدولي / الاتحاد الأوروبي تمويل دراسة لمعرفة كيفية استمرار صناعة القات في العمل وبشكل جيد في اليمن على الرغم من الحرب.
- كان الاجتماع هاماً لوضع الأساس لمناقشات مستقبلية، وهناك مسؤولية كبيرة على الحكومة اليمنية بما في ذلك وزارة التخطيط والتعاون الدولي. ويجري حالياً إنشاء فريق فني من أجل إعداد خطة مستقبلية. يجب أن تكون هناك خطة واضحة للتنمية وإعادة البناء، وترغب الحكومة اليمنية في تنظيم مؤتمر للمانحين حيث أن التزامات المانحين التي قدمت في لندن ما زالت بين 30% و35%.

النقاط والأفكار الرئيسية:

- نقطة رئيسية هي الشعور بأن المجتمع الدولي لا يزال مهتم لليمن وبالتالي هناك أمل
- قال أحد المشاركين أن هذا كان واحد من أكثر اللقاءات تنوعاً في الحضور وكان يمكن أن يكون أكثر شمولاً لو شمل الروس والصينيين حتى لو كان اجتماعاً فنياً كان يجب أن تتواجد فيه المملكة العربية السعودية
- ساعد الاجتماع التشاوري على بناء الوعي من جميع الجوانب.

- حالة عدم التأكد البناءة هي نقطة رئيسية - هناك حالة عدم تأكد ولكن في نفس الوقت تعتبر حالة بناءة كون الجهات الفاعلة تحاول بذل قصارى جهدها وهذه خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.
- كان التنوع في المشاركين مفيد ولا يزال هناك الكثير من عدم التيقن والخوف من نتائج المؤتمر وعلى نطاق أوسع حول مستقبل اليمن، يجب معالجة المشاكل البسيطة للشعب اليمني فهم بحاجة إلى الأمن ورغيف الخبز. لا يجب أن يكون المؤتمر مجرد ممارسة فكرية، ويجب أن يكون هناك دعوة للحوار الوطني واتخاذ إجراءات فورية.

العرض التقديمي العام: آليات التنسيق الحالية - تقييم الاحتياجات والأضرار (عرض مقدم من البنك الدولي)

قدم البنك الدولي تقييم الاحتياجات والأضرار الذي يجري تطويره بهدف التقدير الأولي للأضرار في البنية التحتية والأصول المادية وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات الرئيسية واحتياجات إعادة الإعمار الناتجة عن ذلك وإنشاء منصة رقمية لجمع البيانات الديناميكية والتحديثات وأخيراً تمهيد الطريق لعمل الانتعاش من خلال الوصول إلى تقييم الاحتياجات الأوسع بعد النزاع.

استمر العمل لمدة 4 أشهر في شراكة بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية، وسيكون تقييم الأضرار والاحتياجات تحت قيادة الحكومة اليمنية التي تعمل من خلال وزاراتها الفنية ومن المتوقع أن تكون النتائج جاهزة في ديسمبر 2015م باستخدام نهج مرحلي، ويمكن النظر إلى العرض التقديمي كاملاً في الملحق XX.

الملاحظات الختامية

قدمت الملاحظات الختامية من قبل ساندر بومينكامب المدير القطري للبنك الدولي ورامون بليجوا رئيس القسم السياسي في مكتب الاتحاد الأوروبي في اليمن.

قال بيلوجا أن هذا الاجتماع هو دليل على أن المجتمع الدولي ما زال ملتزماً لليمن، وقد تم تحقيق الأهداف وهي وجود فهم مشترك للوضع والمساعدة في تحديد الشراكات من أجل العمل للمضي قدماً، وأبرز أيضاً أن هذا الحوار هو قيمة كبيرة لليمن في نفس الوقت الذي يتم إنشاء الشبكة فهناك الآن المزيد من المعرفة والخبرة والإنسانية بالنظر في العلاقات الراسخة.

وقالت السيدة بومينكامب أن هناك حاجة إلى التفكير بشكل خلاق على مختلف المسارات التي يمكن أن تواجهها اليمن، كان هناك نقاش في جيد خلال الاجتماع وهو ما لا يقل أهمية عن الحوار السياسي وقد أنشئ بعض التوافق في الآراء بشأن ما ستبدو عليه السيناريوهات، وهذا سوف يساعد في التخطيط المستقبلي "على الرغم من أن المنظمات قد لا تكون موجودة على أرض الواقع فذلك لا يعني أنها نست اليمن. وعلى الرغم من ذلك فهناك اعتراف بأن هناك حاجة إلى زيادة الاتصال وتحسينه".

وأشارت إلى أن النقاش حول تعزيز الشراكات كان قيماً ويعتقد أن الاجتماع سيخرج بالعديد من الشراكات والمبادرات والالتزامات وتوليد القبول أيضاً. وأقرت بالحاجة إلى تحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة لمساعدة الشعب اليمني والاستجابة للاحتياجات

الحالية والمستقبلية. شعب اليمن بحاجة إلى دعم ليصبح أكثر مرونة وتحملاً للصدمات ولتجنب جعلهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية. يجب أن تكون الاستجابة أوسع وأعمق وأطول أجلاً من أجل التنمية في اليمن.

الملخص والخاتمة

قدم لكم هذا التقرير نتائج جميع المناقشات التي جرت خلال الجلسات الجانبية وتعتبر محتوياته شاملة نوعاً ما، وتم تسجيل جميع المناقشات والتوصيات في نماذج معينة تسمح باستخدامها على نحو فعال كمرجع لأغراض التخطيط للمستقبل. لقد حاولنا تقديم المناقشات بشكل كامل ومن المفترض أن يتم التعامل معها على أنها وثيقة للآراء الجماعية للمشاركين فقط والتي عبروا عنها خلال الاجتماع.

ومع ذلك برزت بعض النتائج التي اقترحت في العديد من النقاشات الكثيرة والمتنوعة، ففيما يتعلق بالاحتياجات الحالية من المعترف به أن الاحتياجات الإنسانية وإيجاد حل سياسي للنزاع هي الاحتياج ذات الأولوية الأولى والاستجابة لها يبقى شرطاً مستتباً للعديد من التدخلات الأخرى التي يمكن أن تدعم اليمن نحو تنمية مستدامة في سياقات أكثر استقراراً. حتى إن كان هناك اتفاق سياسي لإنهاء العنف ستبقى الأزمة الإنسانية في المستقبل القريب والمتوسط الأجل فإن مثل هذا الوضع يسمح باستجابات أكثر وأفضل.

ومن المعروف أن بعض الأسباب الكامنة وراء الفقر كانت موجودة بالفعل قبل الحرب وما زال من الضروري معالجتها، وتشمل هذه الأسباب هياكل الحكم والقدرات المؤسسية على المستوى المحلي والوطني، والاحتياجات التي يتعين معالجتها لتنمية اليمن على المدى الطويل.

وبالنظر في الشراكات تم تحديد عدد من الإمكانيات الجديدة للشراكة وأبرزها مع اليمنيين المقيمين في الخارج، ومن البارز أيضاً أنه في السياق الحالي سيكون من الأساسي جعل عمليات صنع القرار والاستجابة محلية. يتم تحديد قدرات المجتمعات المحلية كشركاء محتملين ومناسبين ومحركين للمساعدات الإنسانية والحكم المحلي وبناء السلام. فمن المستحسن أن تشارك السلطات التقليدية والمحلية وربما ترتبط مباشرة بجهود الشركاء الدوليين. ويجب أن يُقدم القطاع الخاص الذي أثبت مرونة أكبر من الشركاء الآخرين خلال الوضع الحالي كشريك ويمكن أن يسهل عملية التسليم بشكل أفضل في ظل ظروف صعبة.

طوال المناقشات تم تسليط الضوء على المرأة كشريك أساسي من أجل تحسين الاستجابات وتعزيز هياكل الحكم وبناء السلام. ويعتبر بناء السلام عموماً حاسماً ويجب أن يعتبر جزءاً من أي استجابة وإدراجه في المناهج وتدريب المعلمين لتسليم المساعدات الإنسانية، كما ذكر الشباب كمحرك لتحسين الاستجابات على أي مستوى فهم أحد الموارد التي ينبغي الاستفادة منها.

يجب تعزيز التنسيق سواء بين كل من الشركاء الدوليين وكذلك الحكومة اليمنية ويجب أن يدرج الشركاء الآخرين كأعضاء في منظمات المجتمع المحلي ومنظمات المرأة غير الحكومية في تلك الآليات لتحقيق جميع الاستجابات بشكل أقرب للقواعد الشعبية وضمان تمثيل أفضل فيها.

هناك أيضا حاجة لتحسين الاتصالات وأحد الاستجابات في هذا الجانب هي إشراك وسائل الإعلام في العمليات وزيادة الوعي بالمبادرات والاستجابات التي يقوم بها الشركاء. كما أن هناك حاجة لتحسين التواصل والشفافية بين الشركاء. يجب أن تيسر الاتصالات وصول الرسائل المتعلقة بالاحتياجات والمستلزمات من الأسفل إلى المستويات الأعلى وبالتالي تزويد الشركاء وتدخلاتهم بالمعلومات.

وأخيرا هناك حاجة لزيادة وتحسين تنسيق تعبئة الموارد ليس فقط بالنسبة للموارد الإنسانية العاجلة ولكن أيضا الاستثمار الثابت على المدى المتوسط والتنمية على المدى الطويل لصالح الشعب اليمني.

الملاحق:

1. قائمة المشاركين في اجتماع لارنكا
2. تقييم الاحتياجات والأضرار، عرض تقديمي